رقمنة القضاء "تجارب عربية"

Digitization of the judiciary"Arab Experiences"

بحث مقدم الى المؤتمر الدولى السنوى الثالث والعشرون

الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن الحادي والعشرين

في الفترة من ٢١ ـ ٢٢ أبريل ٢٠٢٤م

Legal and economic dimensions of the litigation system in the twenty-first century

مشروع بحثي تحت إشراف

أ.د/ رشا علي الدين

أستاذ القانون الدولي الخاص كلية الحقوق جامعة المنصورة

Prof. Rasha Ali El-Din

Professor of Private International Law, Faculty of Law, Mansoura University

الباحثون

د/ أمل ماهر جبر
Dr. Amal Maher Gabr
مدرس القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة
Lecturer of Public Law, Faculty of Law, Mansoura University

د/ محمد مجدي قاسم
Dr. Mohamed Magdy Kassem
مدير نيابة الطفل بدمياط
Director of the Child Prosecution in Damietta

أ/ أحمد الحسنين كرم الدين
Mr. Ahmed Al-Hassanein Karam El-Din
المحامي بهيئة قضايا الدولة
lawyer at the State Lawsuits Authority

أ/ علا ماهر جبر
Ms. Ola Maher Gabr
مدرس مساعد بقسم القانون التجاري كلية الحقوق جامعة المنصورة
Assistant Lecturer Department of Commercial Law, Faculty of Law, Mansoura University

أ/ منى عماد الدين الشيمي
Ms. Mona Emad El-Din El-Shimy
مدرس مساعد بقسم قانون المرافعات كلية الحقوق جامعة المنصورة
Assistant Lecturer, Department of Pleadings Law, Faculty of Law, Mansoura University

أ/ ندى ضيف السيد لبيب
Ms. Nada Deif El-Sayed Labib
مدرس مساعد بأكاديمية السلاب للهندسة والتكنولوجيا
Assistant Lecturer at El Sallab Academy for Engineering and Technology

رقمنة القضاء "تجارب عربية"

ملخص البحث

يُشير مصطلح "رقمنة القضاء" إلى استخدام التكنولوجيا وتقنيات المعلومات في تسريع وتحسين عمليات القضاء وتقديم الخدمات القانونية. فرقمنة القضاء هي عملية تكامل تقنيات المعلومات والتكنولوجيا في نظام القضاء لتحسين العمليات القانونية وتسهيل الوصول إلى عدالة حقيقية، ويتضمن هذا التحول الرقمي استخدام التكنولوجيا لتحسين سير العمل القضائي وتحقيق فعالية أكبر في تقديم الخدمات القانونية. ولهذا نجد من أهم الجوانب الرئيسية لرقمنة القضاء: تبني الوثائق والملفات القانونية الإلكترونية، مما يقلل من الاعتماد على الأوراق الورقية، تحسين الاتصالات بين القضاة والمحامين والأطراف المعنية عبر الإنترنت. بالإضافة إلى توفير إمكانية الوصول إلى الجلسات القضائية عبر الإنترنت، وتطوير نظم متقدمة لإدارة القضايا والجلسات القضائية بفعالية.

ورغم الفوائد الكبيرة لرقمنة القضاء، يجب أيضًا مراعاة التحديات المحتملة مثل قضايا الأمن الرقمي والخصوصية وضرورة التدريب المستمر لأطراف منظومة القضاء من قضاة ومحامين ومعاوني القضاة حتى يتسنى للعمل القضائي السير بفاعلية ويسر.

ولا يمكن لأحد أن ينكر المحاولات العربية في هذا المجال خاصة دول الخليج العربي ويأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، وتأتي مصر بجانبهم صاحبة باع وخطي قوية في هذا المجال.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف وتحليل تجارب الدول العربية في مجال رقمنة النظام القضائي. وتتناول الدراسة مختلف جوانب اعتماد التكنولوجيا في القضاء وتحول العمليات القانونية نحو الرقمنة. ويسلط الضوء على مفهوم "الرقمنة القضائية" ويدرس

كيفية احتضان الدول العربية للتكنولوجيا لتعزيز أنظمتها القضائية. ويسلط الضوء على التحديات والنجاحات والمبادرات البارزة التي اتخذتها الدول العربية في سعيها إلى تحقيق تحول رقمي في السلطة القضائية. ومن ثم فإننا نقسم هذا البحث إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية رقمنة القضاء

المبحث الثاني: رقمنة القضاء العادي في التجارب العربية.

المبحث الثالث: رقمنة القضاء الإداري في التجارب العربية.

المبحث الرابع: تحديات رقمنة القضاء العربي.

الكلمات الدالية: رقمنة ـ القضاء ـ الإلكتروني ـ الإداري ـ تكنولوجيا ـ الذكاء الاصطناعي.

Abstract:

The term "digitalization of the judiciary" refers to the use of technology and information techniques to expedite and improve legal processes and provide legal services. The digitization of the judiciary involves integrating information technologies into the legal system to enhance legal processes and facilitate access to true justice. This digital transformation includes using technology to improve judicial workflows and achieve greater efficiency in delivering legal services. Among the key aspects of digitizing the judiciary are adopting electronic legal documents and files, reducing reliance on paper, and improving communication between judges, lawyers, and involved parties through the internet. Additionally, providing online access to judicial sessions and developing advanced systems to manage cases and court sessions effectively are integral parts of this transformation.

Despite the significant benefits of digitizing the judiciary, it is essential to consider potential challenges such as digital security issues, privacy concerns, and the need for continuous training for judicial system stakeholders, including judges, lawyers, and judicial assistants, to ensure effective and smooth judicial operations.

Arab countries, particularly Gulf Arab states like Saudi Arabia and the United Arab Emirates, along with Egypt, have made notable efforts in this field .This research aims to explore and analyze the experiences of Arab countries in the field of digitizing the judicial system .

The study delves into various aspects of adopting technology in the judiciary and the transformation of legal processes towards digitalization. It sheds light on the concept of "judicial digitization" and examines how Arab nations have embraced technology to enhance their judicial systems. The summary emphasizes the challenges, successes, and notable initiatives undertaken by Arab countries in the pursuit of a digitally transformed. Therefore, this research is divided into four sections:

The Nature of Judicial Digitization

Digitizing Regular Judiciary

Digitizing Administrative Judiciary

Challenges of Judicial Digitization in the Arab World

Keywords: Digitization - Judiciary - Electronic - Administrative - Technology - Artificial Intelligence.

مقدمة

يشهد العالم تطورًا تكنولوجيًا هائلاً، وأصبحت عمليات الرقمنة تلعب دوراً حيويًا في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال القانوني والقضائي. وتعتبر "رقمنة القضاء" من التحولات الحديثة التي تسعى العديد من الدول العربية لتبنيها وتطويرها، بهدف تحسين كفاءة العدالة وتسهيل الوصول إلى القضاء. فالقضاء هو الركيزة الأساسية في بنية أي دولة تقوم على مبادئ العدالة وحكم القانون، ولذا فإن تطبيق التكنولوجيا في هذا المجال يعتبر خطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة وتطوير النظام القضائي.

وقد شهدت التسعينيات من القرن الماضي البداية الحقيقية للمحاكم الإلكترونية، حيث ظهرت دعوات عالمية لتحديث وتطوير المحاكم والاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة. وظهر مفهوم المحاكم الإلكترونية في المناقشات بين رؤساء المحاكم أصحاب الرؤى والمحامين، وبدأ بعض القضاة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في البحث وكتابة الأحكام(١).

وعلى الرغم من إنشاء المحاكم الإلكترونية لأول مرة على أساس دوائر متخصصة، فإن بعض البلدان مثل سنغافورة، سرعان ما عممت إدارة التقاضي وتكنولوجيا الدعم في قاعات محاكمها بنجاح كبير. كما قررت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي تأسست في عام ١٩٩٣، إنشاء بيئة ملائمة للمحكمة إلكترونية

(1) **M. DILLON & D. BERESFORD,** Electronic Courts, and the Challenges in Managing Evidence: A View from Inside the International Criminal Court, International Journal for Court Administration, June 2014, Volume 6, Number 1, P.2, See at, http://www.iacajournal.org, 3-12-2024.

لإدارة الكمية الكبيرة من مستندات الإثبات الأصلية المقدمة من الأطراف والمتعلقة بالصراعات المختلفة نتيجة لتفكك الاتحاد اليوغوسلافي السابق، ونجح الموظفون الفنيون في المحكمة، في عامها الحادي والعشرين، في تصميم وتنفيذ نظام إدارة الوثائق الإلكترونية الخاص بها لأرشيفها الواسع لأدلة الإثبات(١).

وفي العام ذاته قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة لإنشاء مشروع مبتكر في كلية وليام وماري للقانون في فيرجينيا، أطلق عليه اسم ٢١ Courtroom Project - تم تغييره لاحقا إلى مركز التكنولوجيا القانونية والمحكمة" ـ بغية تحسين الأنظمة القانونية في العالم من خلال الاستخدام المناسب للتكنولوجيا(٢).

وشهد عام ٢٠٠٠ في المملكة المتحدة بداية سماع جلسات الاستماع الإلكترونية باعتبارها بداية مستقبل المحاكم التقنية، لكن المحكمة لم يكن لديها قدرة كبيرة على التعامل مع الأدلة الإلكترونية، باستثناء تقديم الصور الممسوحة ضوئيًا(٣).

وقد خطت عدة دول عربية خطوات جادة في سبيل الرقمنة وتطوير القضاء إلكترونيًا، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، وغيرها، وذلك من خلال دراسة التطبيقات الرقمية التي تم اعتمادها في إدارة الملفات القضائية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية، وتقديم الخدمات القضائية عبر الإنترنت.

(1) **M. DILLON & D. BERESFORD,** P.R., P.2.

(2) **F.I. LEDERER,** The Courtroom 21 Project: Creating the Courtroom of the Twenty-First Century, See at, https://scholarship.law.wm.edu, 10-12-2023.

(3) **M. DILLON & D. BERESFORD,** P.R., P.3.

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تصف الواقع في الأنظمة القضائية في محاولة لبيان مدي بلوغ هذه الأنظمة للمفاهيم والتجارب التكنولوجية وقدر الاستفادة منها في تسيير المنظومة القضائية، كذا تحليل مفاهيم رقمنة القضاء من خلال بيان معانيها والتحديات والمشكلات التي تعترض سبيلها.

خطة الدراسة:

يستوجب البحث في رقمنة القضاء بيان ماهية هذا المصطلح الحديث نسبيًا، حتى يتسنى لنا عرض أهم التجارب العربية في القضاء العربي، ولما كان المشرع المصري يفرق في الاختصاص بين القضاء العادي الذي ينظر في كل المنازعات المدنية والجنائية فيما اختص القضاء الإداري بالفصل في الدعاوي المتصلة بالمنازعات الإدارية لذا أثرنا أن يكون حديثنا مقسم لرقمنة القضاء العادي ثم بيان مدي إمكانة رقمنة القضاء الإداري، وصولاً لتحديات هذا الأمر على الصعيد العربي.

المبحث الأول: ماهية رقمنة القضاء

المبحث الثاني: رقمنة القضاء العادي في التجارب العربية

المبحث الثالث: رقمنة القضاء الإداري في التجارب العربية.

المبحث الرابع: تحديات رقمنة القضاء العربي.

المبحث الأول

ماهية رقمنة القضاء

تمهيد وتقسيم:

تُعيد الثورة الرقمية تشكيل ملامح الحياة في مختلف المجالات، ويُطلّ علينا مفهوم "رقمنة القضاء" كضرورة ملحّة تُعزّز من كفاءة وفعالية النظام القضائي، وتُتيح خدمات أفضل للمتقاضين ـ إذا تم استخدامها بصورة صحيحة.

ويمكننا القول بأن رقمنة القضاء تعد أحد أهم تجليات الثورة الرقمية في المجال القانوني، فقد أدّت التطورات التكنولوجية المتسارعة إلى إتاحة إمكانيات جديدة تُساعد في تحسين العمل القضائي، لارتباطها بالمستحدثات التكنولوجية ونظم المعلومات ، وعملية تحويل البيانات إلى معلومات يسهل التعامل معها بشكل يومي[1]، حيث تتميز رقمنة القضاء عن النظام التقليدي بسرعة وسهولة الاتصالات وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة مما ينعكس بالإيجاب على توفير الجهد والوقت للقاضي والمتقاضي والمحامي، كما يعد تعبيراً عن الإدارة إلكترونياً لكل من أطراف الخصومة القضائية.

ويعد مصطلح رقمنة القضاء مصطلح حديث نسبياً يتعين أن نحدد مفهومه أولاً، ثم نبين الخصائص التي يتميز بها القضاء الرقمي عن النظم التقليدية للقضاء.

(١) راجع: **د/ جابر فهمي عمران**، لوجستيات القضاء، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٠٤.

ولا شك أن الفهم الشامل لمفهوم القضاء الرقمي وخصائصه يعزز المواطنة الرقمية ويسهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والنظام القضائي، مما يعتبر عاملاً أساسيًا في بناء مجتمع يعتمد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات والحفاظ على حقوق الأفراد وفقاً للقانون والعدالة.

وحتى نتعرف على ماهية رقمنة القضاء وخصائص القضاء الرقمي التي تميزه عن القضاء التقليدي نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نعرض لهما على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم رقمنة القضاء.

المطلب الثاني: خصائص القضاء الرقمي.

المطلب الأول
مفهوم رقمنة القضاء

للوقوف على المعنى الصحيح لمصطلح رقمنة القضاء – وهو مركب إضافي يلزم فهم كلمتين هما (الرقمنة) و (القضاء)، لذلك سأقوم بتعريف كل كلمة من جُزأيه لغة واصطلاحا ثم أعرض لتعريفات فقهاء القانون لمصطلح رقمنة القضاء بعد ذلك.

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي لرقمنة القضاء:

١- تعريف الرقمنة لغة واصطلاحا:

أ- تعريف الرقمنة لغة: تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخلط، ويقول ابن منظور[١]: الرقم

(١) **ابن منظور جمال الدين محمد مكرم**، لسان العرب، الجزء التاسع، دار صادر، بيروت، لبنان، ص ١٧٠.

والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم أي قد بينت حروفه بعلامتها من التنقيط وقوله عز وجل " كتاب مرقوم" كتاب مكتوب والمرقم القلم ... والرقم الكتابة والحتم.. والرقم: ضرب مخطط من الوشي.. ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه.

ب ـ تعريف الرقمنة اصطلاحاً:

تتعلق كلمة "الرقمنة" بالتحويل من عمليات تقليدية إلى عمليات رقمية باستخدام التكنولوجيا والحوسبة، وتشير الرقمنة إلى تحويل البيانات من صيغ تناظرية إلى صيغ رقمية التي يسهل معالجتها وتخزينها بواسطة الحواسيب.

ويمكن تعريف الرقمنة بأنها: " عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك من أجل معالجتها باستخدام الحاسب الإلكتروني(١).

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح "الرقمنة" ذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر "تيري كاني" إلى الرقمنة أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب، والدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور المتحركة ...) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية غير النظام الثنائي (البيتات) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

وتشير "شارلوت بيرسي" إلى الرقمنة أنها "منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي". ويقدم "دوج هودجز" مفهوما أخرا

(١) **أحمد فرج أحمد**، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، العدد ٤، ٢٠٠٩، ص ١١.

تم تبنيه من طرف المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل مقالات الدوريات والكتب والمخطوطات، والخرائط ..... إلى شكل رقمي"(١).

وبمعنى أخر أن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني: غير أن هذا المصطلح يمكن أن يأخذ عدة معاني حسب المجال الذي يستخدم فيه حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني:

*في الحسابات تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

*في سياق نظم المعلومات تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صورًا فوتوغرافية أم إيضاحات أم خرائط ... إلخ) وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي طريق الكاميرات الرقمية(٢)، والتي ينتج عنها أشكال عرضها على شاشة الحاسب.

(١) **صالح لبعير**، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الاتصال داخل المؤسسة دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم الإعلام والاتصال، ٢٠٢٠، ص ٣٩.

(٢) **نجلاء أحمد يس**، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٢٠.

٢ـ تعريف القضاء لغة واصطلاحا:

أـ تعريف القضاء لغة: يُطلق على معان متعددة في اللغة؛ منها[١]:

ـ الحكم والفصل؛ يقال: قضيت على فلان؛ أي: حكمت عليه، ومنه قوله تعالى: **"وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ"**[٢].

ـ الأمر والإيجاب؛ ومنه قوله تعالى: **"وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ"**[٣].

ـ الفراغ؛ يقال: قضيت حاجتي؛ أي: فرغت منها.

ـ إحكام الأمر وإتقانه؛ ومنه قول الله تعالى: **"فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ"**[٤].

ـ الأداء والإنهاء؛ ومنه قوله تعالى: **"وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ"**[٥]، أي: أنهيناه إليه وأبلغناه ذلك.

وأقرب المعاني لموضوع البحث هو: الحكم والفصل؛ فهو المقصود من القضاء؛ لأن القاضي يُحكم الأحكام، ويَحْكُم بها، ويوجبها على منتجب عليه، كما أنه القاطع في الأمور[٦].

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٢٤٦٣/٦)، مادة قضي، ومقاييس اللغة لابن فارس (٩٩/٥)، مادة قضى، ولسان العرب لابن منظور (١٨٦/١٥)، مادة قضى.

(٢) سورة الزمر من الآية (٦٩).

(٣) سورة الإسراء من الآية (٢٣).

(٤) سورة فصلت من الآية (١٢).

(٥) سورة الحجر من الآية (٦٦).

(٦) **د/ وليد الصنعاني**، السلطة التقديرية للقاضي الإداري دار الميمان للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٣٨.

ب ـ تعريف القضاء اصطلاحًا:

تعددت عبارات الفقهاء ـ رحمهم الله ـ في تعريف القضاء تبعا لاختلافهم في شمول النظر لمدلول القضاء وخصوصه، فعرفه الحنفية بأنه: "الحكم بين الناس بالحق، والحكم بما أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ"[١]. وعرفه المالكية بأنه: "صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي، ولو بتعديل أو تجريح، لا في عموم مصالح المسلمين"[٢] وعرفه الشافعية بأنه: "إظهار حكم الشرع في الواقعة ممن يجب عليه إمضاؤه"[٣]. وعرفه الحنابلة بأنه: "تبيين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الخصومات"[٤].

ولعل التعريف المختار هو تعريف الحنابلة مع إضافة يسيرة عليه فتكون صياغة التعريف "تبيين الحكم الشرعي، والإلزام به، وفصل الحكومات ممن له الولاية المعتبرة"[٥]

ثانيًا: التعريف الفقهي لرقمنة القضاء

عرف جانب من الفقه رقمنة القضاء بأنها: "" عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بوساطة

(١) **أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي**، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء السابع، مطبعة الجمالية، القاهرة، ص ٢.

(٢) **محمد الأنصاري الرصاع أبو عبد الله**، شرح حدود ابن عرفة، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣، ص ٤٣٣.

(٣) **زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري**، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، الجزء الرابع، دار الكتاب الإسلامي، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص ٢٧٧.

(٤) **منصور بن يونس البهوتى**، الروض المربع شرح زاد المستقنع، دار المؤيد، الرياض، ١٩٩٦، ص ٧٠٤.

(٥) **أروى الجلعود**، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ، ص ٣٤.

الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات"[١]

ووفقًا لهذا التعريف فإن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة إلكترونية سوف يرسل صحيفة الدعوى عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض[٢]، من خلال الاستعانة بشبكة الإنترنت والتي تعتبر نتيجة منطقية للثورة العلمية والتكنلوجية التي شهدها العالم، فهي وسيلة فائقة التطور التقني للاتصال وأنظمة المعلومات، ويمكن أن توصف هذه الشبكة حسب راي البعض بانها اضخم شبكة معلومات في العالم لأنها تضم عددًا لا حصر له من الشبكات الإقليمية والدولية في مختلف المناطق الجغرافية[٣].

إلا أنه يؤخذ على هذا التعريف أنه جاء قاصرًا وغير شامل كونه أختزل القضاء الرقمي في مفهوم ضيق، وهو نقل أو تقديم المستندات إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني ولم يشر إلى باقي الإجراءات القضائية التي تتم عن بعد.

وعرفه البعض الآخر بأنه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط

(١) **د/ إبراهيم خالد ممدوح**، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، ص ٣٥.

(٢) **أحمد حسام طه تمام**، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٨.

(٣) **آدم وهيب النداوي**، المرافعات المدنية، المكتبة القانونية، بغداد، الطبعة الأولي، ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين"[١]

وهذا التعريف قد جاء واضحاً وشاملاً ويعطي كافة إجراءات التقاضي الإلكتروني بما فيها تنفيذ الأحكام التي تصدر من المحكمة الإلكترونية.

ويذهب جانب آخر من الفقه إلى تعريف القضاء الرقمي أيضاً بأنه: "الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية"[٢]. وهذا التعريف فيه تأكيد بأن أجهزة الحاسوب يمكن أن تكون أجهزة مساعدة للقضاة ومعاونيهم في تطبيق إجراءات التقاضي بما يتفق مع القواعد العامة.

ولرقمنة القضاء تعريف آخر وهو: " نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبة تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بوساطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام إلكترونيا"[٣]

---

(١) **حازم محمد الشرعة**، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، ٢٠١٠، ص ٥٧.

(٢) **د/ يوسف سيد سيد عواض**، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٢، ص ٢٩.

(٣) **حاتم جعفر**، دور التقاضي الإلكتروني في دعم وتطوير العدالة، بحث مقدم إلى مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار، الإسكندرية، فبراير ٢٠١٥، ص ٩.

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف القضاء الرقمي بأنه: "عبارة عن نظام قضائي يتيح للمتقاضين رفع الدعوى إلكترونيًا باستخدام وسائل التقنية الرقمية، بدءًا من رفع الدعوى والبت فيها وإصدار الأحكام، وانتهاءً بتنفيذ هذه الأحكام إلكترونيًا، بهدف سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين".

المطلب الثاني

خصائص القضاء الرقمي

يتميز القضاء الرقمي عن التقاضي بالطرق التقليدية بمجموعة من الخصائص تجعله أكثر فعالية وكفاءة في تقديم العدل والحفاظ على سير العدالة. فضلاً عن أن تطور التكنولوجيا واستخدامها في مجال القضاء يعكس التطور الذي يحدث في مجتمعاتنا المعاصرة وضرورة مواكبة هذا التطور لضمان تحقيق العدالة بشكل أفضل وأسرع.

إن أهم ما يميز القضاء الرقمي سرعة وسهولة الاتصالات وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة مما يؤدي إلى توفير الجهد والوقت والكلفة، كما يمكن للقضاء الرقمي تحقيق تواصل أفضل بين الأطراف المعنية وتقديم خدمات قضائية بشكل أكثر شمولاً، ويمكن أن نحدد أهم الخصائص الرئيسية التي يتميز بها القضاء الرقمي، وهي كالتالي:

١- التحول من النظام الورقي إلى النظام الرقمي:

يميز القضاء الرقمي الاعتماد على التقنية الرقمية في كافة إجراءات الخصومة القضائية، بداية من رفع الدعوى وإعلان الخصوم وانعقاد الجلسات وانتهاء بتنفيذ الأحكام إلكترونيا، ودون الحاجة إلى استخدام الملفات الورقية، هذا بالإضافة إلى عدم استعمال

الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي حيث تتم بينهم إلكترونيا دون استخدام الأوراق وهو ما يتفق مع الغرض من التقاضي عبر الإنترنت وهو خلق مجتمع المعاملات اللاورقية[١]، لذلك نجد بأن الدعائم الإلكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية بحيث تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه.

بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام المستندات والوثائق الإلكترونية وكل ما يتصل به ابتداء من عملية كتابته أو حفظه أو نقله أو استرجاعه وفق تقنيات متعددة له مميزات عديدة أهمها التخلص من الكميات الهائلة للملفات الورقية للدعاوى التي تكاد تمتلئ فيها غرف المحاكم وتخفيض تداولها وتخزينها إلى الحد المعقول وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لملفات الدعاوى وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها، ومن الجدير بالذكر بأن الوثائق والمستندات الإلكترونية يمكن الوصول إليها والاطلاع عليها بسهولة وأسرع مما هو علية في الملفات الورقية[٢].

٢- السرعة في تلقى وإرسال المستندات والوثائق:

تمكن شبكة الإنترنت إمكانية إرسال المستندات والوثائق، وبعض الرسائل إلكترونيا؛ بمعنى التسليم الفوري للوثائق إلكترونيا، شأنها في ذلك شأن البحوث والتقارير الإلكترونية، إلى جانب بعض الخدمات كالاستشارات القانونية وطلب الخبرة في مجال ما، والتي تعتمد على تقنية التنزيل، وتقابله التقنية الثانية التي يطلق عليها التحميل عن بعد، أي إرسال ملف أو برنامج إلى جهة أخرى، لذلك نرى بأن أجهزة الإرسال الإلكترونية، لها دور قانوني في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، بحيث يساعد هيئة

(١) **د/ إبراهيم خالد ممدوح**، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢) **د/ أحمد هندي**، التقاضي الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٢٢.

القضاء في التجميع والتخزين والحفظ، وكذا في الإعلانات والإشعارات و في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم القانونيين وهذه الخاصية تسمح بالاستثمار في الوقت(١).

٣- سرعة تطبيق الإجراءات القضائية:

من أهداف التحول الرقمي إنجاز المعاملات؛ ويتحقق بتوافر عامل السرعة في رفع الدعوى والبت فيها، حيث يوفر القضاء الرقمي على المحامين الذهاب للمحاكم لرفع الدعوى واستكمال باقي الإجراءات القضائية، فمن خلال القيام بخطوات بسيطة عبر تطبيق إلكتروني يتم رفع الدعوى واستلام وتسليم المستندات المتعلقة بالدعوى على مدار اليوم وطوال أيام الأسبوع دون الحاجة للذهاب للمحكمة، كما يمكن هذا النظام القضاة من الاطلاع على الدعوى والمستندات المرفقة في أي وقت(٢).

٤- سهولة إثبات إجراءات التقاضي إلكترونياً:

من المعروف بان الدعامة الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للمعاملات التقليدية ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، أما التقاضي الإلكتروني فيتم إثباته عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، فالمستند الإلكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتها ألقانونية والتوقيع للإلكتروني هو الذي يضفي حجية على هذا

(١) **د/ أسعد فاضل منديل**، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة كلية القانون، العدد ٢١، ٢٠١٤، ص ٢٤.

(٢) **د/ عبد الله المرزوقي**، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي) وإلكترونية التقاضي (القاضي الذكي) دراسة مقارنة، مجلة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٢٤٤.

المستند[١]، لذلك نجد بأن تقنية المعلومات في ظل العصر الحديث اجتاحت كل دول العالم وفرضت نفسها في كثير من تعاملات الحياة اليومية، وجعلت العالم بمثابة قرية صغيرة بلا حدود جغرافية بين القارات رغم بعد المسافات واختلاف التوقيت من خلال كثرة وتعدد وسائل الاتصال الحديثة منها وسائل الاتصال الحديثة منها وسائل كتابية كالبرق أو التلكس، والبريد المصور (الفاكس)، أو وسائل صوتية كالهاتف العادي والمرئي والمحمول، والراديو أو وسائل مسموعة مرئية كالتلفاز والفيديو، أو وسائل كتابية صوتية مرئية كالأنترنيت.

حيث أصبحت وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة نتيجة الربط بين المعلوماتية والاتصالات عن بعد في العالم غير الورقي، لذلك بات من الضروري أن تتجه أرادة الفقهاء ومن خلال إبداعاتهم الفكرية إلى إقامة نظرية قانونية للمعلوماتية وإصدار التشريعات وزيادة أسس حماية امن المعلومات وتوثيقها وتصديق المعلومات وتصديق المعلومات الإلكترونية للتفاعل الحقيقي مع عصر تكنولوجيا المعلومات[٢].

٥- جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين:

يحقق القضاء الرقمي مميزات عديدة منها، تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين، وتخفيض مساحة أماكن

(١) **د/ إبراهيم خالد ممدوح**، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) **د/ داديار حميد سليمان**، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٣٣.

تخزين الملفات في المحاكم، ورفع فاعلية دورة العمل واطلاع أفضل للجمهور وإمكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم(١).

إن نظم إدارة الدعوى في التقاضي عن بعد تتم بوساطة مجموعة من التطبيقات وقواعد البيانات التي تهدف إلى خدمة العمل داخل المحاكم وهذه التطبيقات تستخدم لتجميع، تنظيم، معالجة، تخزين، ثم توزيع بيانات الدعوى الرئيسية داخل المحكمة والجهات الخارجية.

لذلك فان جميع تلك التطبيقات تؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين وتحسين أدائهم واختصار الوقت وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتوفير المعلومات التي تخدم إدارة المحكمة من خلال خطوات الإلكترونية على سبيل المثال رقم الدعوى، تحديد الدائرة، منع تكرار تسجيل البيانات، جدول المواعيد، التبليغات وكذلك يمكن للمحكمة متابعة عملية رفع ونوع وإعداد الدعاوى بدون جهد إضافي من العاملين وبدقة عالية وكذلك متابعة أسباب تأخر الفصل في الدعاوى دون الرجوع إلى البحث في الملفات والسجلات، بالإضافة إلى إمكانية طباعة الكثير من الأوراق المتداولة في الدعاوى مثل الإعلانات وأوامر تقدير الرسوم مع إعداد التقارير والإحصاءات الدقيقة والتفصيلية بما يمكنها من التبليغ والإشراف والرقابة ... وكل هذا يتم من خلال وجود برامج إلكترونية متعددة(٢).

(١) **د/ إبراهيم خالد ممدوح**، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) **نصيف الكرعاوي**، التقاضي عن بعد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولي، ٢٠١٧، ص ٤١.

٦- زيادة الشفافية ومكافحة الفساد:

يساهم تطبيق القضاء الرقمي في الحد من انتشار الفساد في مرفق القضاء، حيث يؤدي الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي إلى الحد من تدخل العنصر البشري بشكل كبير خاصة في الإجراءات القضائية، فأسلوب العمل التقليدي بالمحاكم يشجع البعض من ضعاف النفوس على الانحراف والتلاعب والإهمال الذي قد يؤدي إلى ضياع المستندات أو تلفها، وذلك على العكس من التقاضي الرقمي الذي يحقق الشفافية ويعزز الثقة بين المنظومة القضائية والمتقاضين(١).

عرضنا في هذا المبحث لماهية رقمنة القضاء من خلال بيان معناها في اللغة والاصطلاح والفقه، وكذا عرضنا لأهم خصائصها بوصف هذا هو المدخل الحقيقي للتعرف على مصطلح رقمنة القضاء.

(١) **حازم محمد الشرعة**، مرجع سابق، ص ٥٧.

المبحث الثاني

رقمنة القضاء العادي في التجارب العربية

تمهيد وتقسيم:

يشهد العالم اليوم طفرة تكنولوجية هائلة في كل المجالات، ومن ثم أضحت الحاجة إلى التحول الرقمي ليست خيارا فحسب، بل ضرورة ملحة تقتضيها مصالح الدول والمؤسسات لمواكبة التطور. ولا يمكن لمجال العدالة أن يكون بمعزل عن هذه التطورات، ومن ثم كان لابد أن يتأثر بها ليظهر ما يمكن أن نطلق عليه رقمنة العدالة والتي تعد من أهم وأدق الموضوعات، حيث يتأكد من خلالها تحقيق مبدأ العدالة بين جميع الأفراد.

ورقمنة منظومة التقاضي بشكل عام ليست غاية، بل وسيلة لتحسين الأوضاع وتخفيض النفقات غير المبررة وتحقيق العدالة الناجزة، حيث يعاني مرفق القضاء من مشكلا ت عديدة ومنها علي سبيل المثال قِدَم المباني التي تقدم هذه الخدمة، وبطء إجراءات التقاضي والفصل في القضايا وذلك نظراً لضخامة عدد القضايا وتنوعها والحاجة الدائمة إلى مزيد من القضاة والقضاة المتخصصين بشكل خاص، وظهرت مشكلات تلف وفقدان الوثائق في بعض الأحيان ومن ثم فقد ظهرت الحاجة الماسة للتغلب علي هذه المشكلات.

ولم تكن مصر والدول العربية في معزل عن هذه التطورات الملحة، بل ظهرت تجارب متميزة في مجال رقمنة منظومة التقاضي في العالم العربي. وسوف نتناول هذا المبحث من المطلبين التاليين:

المطلب الأول: رقمنة منظومة التقاضي في مصر.

المطلب الثاني: محطات في تجارب بعض الدول العربية نحو رقمنة القضاء.

المطلب الأول

رقمنة منظومة التقاضي في مصر

أطلقت مصر عام ٢٠١٦ النسخة الأولي من استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ [١]، وتهدف هذه الرؤية إلى أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن يعتمد على المعرفة والابتكار، كما تهدف إلى تحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي والارتقاء بجودة حياة المصريين بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة، ويعد تعزيز التحول الرقمي أحد المُمَكنات الأساسية لتحقيق أهداف هذه الرؤية.

كما أصدرت اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٢١ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١ـ٢٠٢٦). وتشمل هذه الإستراتيجية أربعة محاور، ويتعلق المحور الأول فيها بالحقوق المدنية والسياسية والذي يستهدف تحقيق عدة غايات منها التوسع في أعمال ميكنة إجراءات التقاضي في المحاكم والجهات المعاونة لها، وتطوير آليات الربط الإلكتروني بين الجهات والهيئات القضائية المرتبطة بعمل مشترك داخل منظومة العدالة وكل ذلك من أجل تحقيق العدالة الناجزة[٢].

وفي ضوء ما سبق، **شهدت مصر في الآونة الأخيرة خطوات على أصعدة مختلفة في سبيل تطوير منظومة التقاضي وتيسيره على المتقاضين، فقامت ببعض المحاولات في سبيل رقمنة القضاء،** أي التوسّع في أعمال ميكنة إجراءات ومخرجات

(١) لمزيد من التفصيل، الإطلاع على الرابط التالي:

https://mped.gov.eg/files/egypt2030.pdf, 2-3-2024.

(٢) تم إنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢٠١٨.

التقاضي في المحاكم والجهات المعاونة، وذلك عن طريق إصدار بعض التشريعات المهمة في هذا المجال، وكذلك القيام ببعض المشروعات الضرورية لتكتمل منظومة الرقمنة ونتناول ذلك من خلال عرض ما يلي:

أولاً: الجهود التشريعية نحو التحول الرقمي لمنظومة القضاء:

يوجد العديد من التشريعات التي يمكن اعتبارها البنية التحتية القانونية للتحول الرقمي في القطاعات الحكومية المصرية ومنها على سبيل المثال:

سعي المُشَرّع المصري منذ ما قبل تفشّي وباء كورونا المستجد إلى إدخال نظام التقاضي الإلكتروني وذلك من خلال مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية، حيث وللمرّة الأولى في التاريخ التشريعي المصري تمّ اقتراح نظام متكامل لإجراءات التحقيق والمحاكمات عن بُعد في ٧ موادّ. إلّا أنّ هذا المشروع لم يرَ النور.

صدور القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي[١]، وتمّ إدخال الوسائط التكنولوجية بشكل رسمي في مرفق العدالة، وذلك بتعديل قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية [٢] رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بموجب القانون

(١) حيث تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن تلتزم جميع سلطات وأجهزة الدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة، والشركات التي تملك الدولة كل أو أغلبية رأسمالها بسداد المستحقات المالية المقررة لأعضائها والعاملين بها والخبراء ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارات واللجان، واشتراكات التأمينات الاجتماعية بوسائل الدفع غير النقدي....."

(٢) تم إنشاء المحاكم الاقتصادية في مصر عام ٢٠٠٨، وهي محاكم متخصصة في حل النزاعات الاقتصادية والتجارية بهدف خدمة المواطنين وحماية الاستثمارات المحلية والأجنبية في الدولة، وهي أول جهة قضائية تقوم بقفزة رقمية متكاملة، ويعد قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته من القوانين الجاذبة للاستثمار، حيث ساعد إنشاء المحاكم الاقتصادية باعتبارها محاكم متخصصة في منازعات محددة حصرا بقانون إنشائها ومنها منازعات الاستثمار، ساعد ذلك علي سرعة حل هذه المنازعات وذلك بواسطة وجود قضاة متخصصين في تسوية هذه المنازعات.

رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩؛ والذي أتاح لأول مرة استخدام وسائل تقنية المعلومات في تقديم خدمات رفع وإدارة الدعوي القضائية إلكترونيًا، والتي تتضمن كافة إجراءات إقامة الدعوي من خلال الموقع الخاص بالمحكمة الاقتصادية المختصة وطريق الإعلان بها، وتحديد العنوان الإلكتروني المختار ورفع المستندات وطرق السداد الإلكتروني وغيرها[١].

وقد جاء في هذا التعديل إضافة المواد من ١٣ـ ٢٢ إلي قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨[٢]، وقامت وزارة العدل بوضع خطة لتنفيذ هذا التعديل بدأ تنفيذها في إبريل ٢٠٢٠.

وجدير بالذكر أنه يمكن اعتبار منظومة التقاضي الإلكتروني نموذجاً اختياريًا لا يمكن أن يتم فرض اللجوء إليها إجباريًا، حيث أن التعديل الجديد لم يلغى تمامًا منظومة التقاضي الورقي التقليدي، كما أن إقامة الدعاوى التي تختص بها المحاكم الاقتصادية وفقاً لمنظومة التقاضي الجديدة لا يغني قلم كتاب المحكمة عن إنشاء ملف ورقي للدعوى وهو ما تكشف عنه المادة ١٦ من التعديل الجديد والتي تنص على أنه ".... وفي جميع الأحوال، على قلم الكتاب نسخ صورة المستند أو المحرر الإلكتروني وإيداعه ملف الدعوى الورقي.."[٣].

---

(١) **محمد طلعت سعيد**، رقمنة المحاكم الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠٢٣، ص١٨٧-٢٤٢، متاح على الرابط التالي:

http://search.maduoma.com/Record/1401083, 1-3-2024.

(٢) ولمزيد من التفصيل أنظر القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ المنشور بالجريدة الرسمية في العدد ٣١ مكرر (و) الصادرة بتاريخ ٧ أغسطس سنة ٢٠١٩ بتعديل قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، المواد من ١٣: ٢٢.

(٣) **طاهر أبو العيد**، دليل التحول الرقمي في القضاء المصري، ٢٠٢١ متاح إلكترونيًا على الرابط التالي:

https://www.scribd.com, 1-3-2024.

كما أن ثمة مبادرات واجتهادات فقهية في هذا الشأن، ففي عام ٢٠٢٠ قد تم إعداد مسودة قانون بشأن تنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيًا أمام المحاكم المدنية والإدارية والجنائية، تتكون هذه المسودة من ٢٦ مادة تؤكد ضرورة وأهمية التقاضي عن بعد، ويمكن تطبيقه على جميع المحاكم بتخصصاتها، على أن تطبق المحاكمات عن بعد في المحاكم الجنائية خلال ٥ سنوات من بدء العمل به [(١)].

وفي مارس ٢٠٢٤، انتهت اللجنة الفرعية من صياغة وإعداد مشروع قانون جديد للإجراءات الجنائية المقدم من الحكومة. ومن ثم عرضه على مجلس النواب لمناقشته بجلساته العامة – من إعداده، وأوضحت اللجنة أن من أبرز معالم المشروع الجديد ما يلي:

١ـ إعادة تنظيم أحكام الإعلان بما يتفق والتطور التقني والتكنولوجي الذي يشهده العالم الحديث، بإضافة وسائل الإعلان الإلكترونية سواء البريد الإلكتروني أم

(١) حيث قدم السيد المستشار نبيل عمران نائب رئيس محكمة في شهر يوليو من عام ٢٠٢٠ مسودة أولية لمشروع قانون تنظيم إجراءات سير الدعاوى إلكترونيًا أمام محاكم السلطة القضائية. وهو المشروع الذي جرى طرحه في حلقة نقاشية نظمتها الجامعة البريطانية بمصر بشأن "التقاضي عن بعد في المسائل الجنائية"، ويتكون مقترح المشروع من ٢٦ مادة مقسمة على فرعين، الأول للدعاوى المدنية والإدارية والذي هدف المشروع إلى تطبيق نصوصه بشأنها بداية من يناير ٢٠٢١، والفرع الثاني متعلق بالمحاكمات الجنائية، إلا أن التطبيق بشأنها يكون بداية من أكتوبر ٢٠٢٦، وفقًا للمنصوص عليه بالمشروع.

ويجيز المشروع للسلطة المختصة في كل جهة قضائية أن تقرر تطبيق أحكام هذا القانون على إجراءات التقاضي عن بعد، على كل الدعاوى والطعون أمام محاكمها بكافة أنواعها ودرجاتها، إما كليًا أو جزئيًا، وفقًا للإمكانيات المتاحة. ووضع المشروع عدد من الضوابط اللازمة لقبول صحف الدعاوى إلكترونيًا، وكذلك قبول المذكرات والطلبات العارضة وغير ذلك، وكيفية قيد الدعاوى، وإعلان الخصوم، وعقد الجلسات عن بعد، والصلاحيات المخولة للمحكمة في هذا الشأن. لمزيد من التفصيل حول هذا المشروع ونصوصه، راجع:

https://www.scribd.com/document/490375692/12953229#from_embed, 30-3-2024.

الهاتف المحمول، مع الإبقاء على وسائل الإعلان التقليدية كضمانة لحقوق الأفراد، وبما يضمن تحقق علمهم اليقيني.

٢- تنظيم إجراءات التحقيق والمحاكمة من خلال الوسائل الإلكترونية؛ بما من شأنه إحداث نقلة نوعية في هذا الإطار؛ وبما يضمن مواكبة التطور التقني.

ثانيًا: مبادرات الحكومة المصرية تنفيذًا لاستراتيجية التحول الرقمية:

إطلاق منصة عدالة مصر الرقمية والتي تقدم خدمات المحاكم المتعلقة بالجوانب الجنائية والاقتصادية والمدنية والإدارية ويتم تنفيذ مشروع عدالة مصر الرقمية بالتعاون البناء بين وزارة العدل وباقي الوزارات ذات الصلة(١) .

وتتيح المحاكم الرقمية عدد من الإجراءات وذلك لخدمة المتعاملين والمتقاضين وتمكينهم من متابعة عملية التقاضي في كافة مراحلها(٢) مثل خدمات إقامة الدعوي(٣) أو إقامة استئناف(٤)، رفع مستندات(١) وغيرها من الخدمات المقدمة عبر الموقع الرسمي للمحاكم الاقتصادية الإلكترونية(٢).

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول المنصة، راجع:

https://digital.gov.eg

(٢) لمزيد من التفصيل، انظر: **طاهر أبو العيد**، دليل التحول الرقمي في القضاء المصري، ٢٠٢١ متاح إلكترونيًا على الرابط التالي:

https://www.scribd.com, 27-3-2024.

(٣) هى خدمة مُتاحة لجميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية لرفع دعوى جديدة من خلال موقع المحكمة بحيث يقوم وكيل المدَّعي بإيداع صحيفة الدعوى ومذكرة شارحة وسداد الرسوم وإرفاق المستندات، ليقوم الموظف المُختص بمراجعتها وقيدها.

(٤) هي خدمة تـُمَكِّن أيًا من الخصوم في دعوى صدر فيها حكم من محكمة أول درجة – في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون وخلال المدة المقررة – من طلب إلغاء أو تعديل هذا الحكم كُليًّا =

ومن أبرز الخدمات التي تمت رقمنتها في إطار مشروع "عدالة مصر الرقمية" ما يلي على سبيل المثال:

الخدمات المتصلة بوزارة العدل:

- خدمة اكتب محررك والتي تمكن المستخدم من كتابة موضوع توكيله بنفسه، وذلك بإدخال بيانات المحرر والموافقة على الشروط والأحكام.
- خدمة منظومة السجل العيني الإلكتروني التي تربط قواعد البيانات العقارية بخرائط جغرافية.
- خدمات الشهر العقاري والتوثيق الإلكتروني عبر منصة مصر الرقمية.

الخدمات القضائية الإلكترونية:

- خدمة التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية مما يتيح تحويل إجراءات إقامة الدعوي ومباشرتها عن بعد.
- مشروع الأرشيف الإلكتروني الذي يعمل على حفظ ملفات القضايا الورقية إلكترونيًا، بما يضمن حفظ الوثائق من التلف، والحد من الفساد الإداري، ويتمثل ذلك في القيام بعمل مسح ضوئي للمستندات وحفظها إلكترونيًا، مع إتاحة آلية البحث الرقمي عن القضية.

=

أو جزئيًّا أمام محكمة الاستئناف إذا اعتقد الخصم أن الحكم لم يكن صائبًا فيما قضى به. يخضع قبول الاستئناف شكلًا وموضوعًا لتقدير المحكمة وفق الأحوال والشروط المنصوص عليها قانونًا.

(١) هي خدمة تُمَكِّن أطراف الدعوى من رفع مستندات ومذكرات دفاع إلكترونيًا قبل وأثناء مباشرة الدعوى. بمجرد تحقق استعمال الخدمة يتولى الموقع تلقائيًا إخطار باقي أطراف الخصومة – المُسجَّلة بياناتهم – بورود مستند جديد في الدعوى.

(٢) الموقع الرسمي للمحاكم الاقتصادية المصرية:

https://elec.eecourts.gov.eg/services.

- خدمة نظام إدارة المحاكم الإلكتروني والذي جري تطبيقه في ١٣٦ محكمة، والذي يهدف إلى تطوير البرامج المستخدمة في إيداع صحف الدعاوي المدنية، وكذلك بناء مستودع للبيانات الخاصة بجميع القضايا والمواطنين في جميع المحاكم.
- قامت وزارة العدل بتدشين مشروعًا لنظر جلسات تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد عبر تقنية "الفيديوكونفرانس" المرتبط بالسجون وذلك في أكتوبر ٢٠٢٠، مع الإعلان عن تطبيق هذا المشروع في جميع المحافظات تباعًا بعد البدء به في عدد محدود من المحاكم في القاهرة والإسكندرية وبعض السجون العمومية والمركزية، مع العمل على التوسع لتطبيقه في القضايا الجنائية كافة[١].
- رقمنة قضايا الأسرة، حيث تم إنشاء ما يقرب من ٢٠ مكتبًا رقميًا لتقديم خدمات نيابات الأسرة إلكترونيًا على مستوى الجمهورية، وذلك تيسيرًا على المواطنين في استخراج وثائق الحالة الشخصية مثل: الزواج، الطلاق بالإضافة إلى استخراج الصور الرسمية للأحكام وصيغها التنفيذية وإعلانات الوراثة.
- خدمة إنفاذ القانون وهو مشروع يسمح للمحامين بإقامة الدعاوي عن بعد من خلال موقع مصر الرقمية، وسداد الرسوم إلكترونيا بدلاً من التوجه إلى المحكمة. وقد تم تطبيق هذا المشروع في عدد ٩٩ دائرة محكمة، كما تم إطلاق خدمة تحريك الدعوي عن بعد في عدد ١٤ محكمة إبتدائية[٢].

---

(١) ويحقق هذا المشروع عدة أهداف منها ما يعتبر أمنيا ويتمثل في الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المتهمين، ومنها ما يعد اقتصاديًا يتمثل في توفير نفقات نقل المتهمين، كما يوجد أيضًا هدفًا صحيًا يتمثل في الحد من تعرض المحبوسين احتياطيًا لمخالطة الغير في ظل الموجة الثانية لجائحة كورونا.

(٢) ولمزيد من التفصيل حول مراحل وإجراءات تحريك الدعوي عن بعد، أنظر تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ٧ سنوات من الإنجازات، التنمية المجتمعية، قطاع العدالة والأمن، يناير ٢٠٢٢، متاح إلكترونيًا على الرابط التالي:

https://idsc.gov.eg, 30-3-2024.

ثالثًا: مشروعات التحول الرقمي الخاصة بالنيابة العامة:

اعتمد النائب العام المصري في مارس ٢٠٢٠ برنامج "العدالة الجنائية الإلكتروني" حيث تم إدراج جميع التحقيقات التي تجريها النيابة العامة والقرارات المتعلقة بها ووجه التصرف فيها بشكل إلكتروني يمكن النائب العام وقادة النيابة من متابعة سير تلك التحقيقات بصورة فورية.

كما تم إطلاق خدمة "منظومة العرائض الإلكترونية الموحدة للنائب العام" في سبتمبر ٢٠٢٠ عبر الموقع الرسمي للنيابة العامة، والتي تمكن ذوي الشأن أو وكلائهم، داخل أو خارج الجمهورية، تقديم عرائضهم وشكواهم وبلاغاتهم عن بعد.

بالإضافة إلى إطلاق إستراتيجية النيابة العامة للتحول الرقمي في أكتوبر ٢٠٢١ [(١)] بهدف تيسير الإجراءات على المواطنين وتحسين تقديم الخدمات إليهم، وتحقيق العدالة الناجزة والارتقاء بأداء النيابة العامة، ومكافحة مختلف صور الفساد وذلك باستخدام تقنيات التحول الرقمي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

وفي سياق ذلك تطور أداء مصر في المؤشرات العالمية والعدالة الصادرة عن البنك الدولي، حيث تحسن الترتيب المئوي لمصر في مؤشر "سيادة القانون" من ٢٩,٣٣ في عام ٢٠١٤، وهو ما كان يعد أدنى مستوي له إلى ٣٩,٩٠ في عام ٢٠٢٠[(٢)].

(١) تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ٧ سنوات من الإنجازات، التنمية المجتمعية، قطاع العدالة والأمن، يناير ٢٠٢٢، متاح إلكترونيًا على الرابط التالي:

https://idsc.gov.eg, 29-3-2023.

(٢) يركز هذا المؤشر على مدي ثقة المتعاملين والتزامهم بتطبيق القوانين في المجتمع وبالأخص إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، وعمل الشرطة والمحاكم.

المطلب الثاني

محطات في تجارب الدول العربية نحو التحول الرقمي لمنظومة التقاضي

يمكننا القول في البداية أن من أهم مخرجات الحكومة الإلكترونية نظام التقاضي عن بُعد Remote litigation ، ومن خلاله تسعي الحكومات الي توظيف وسائل التقنية الحديثة في العمل القضائي ، بحيث تقوم المحكمة بكافة الأعمال القضائية المخولة لها بموجب التشريعات؛ بما فيها الفصل في المنازعات وإصدار الأحكام عبر وسائل التقنية الحديثة.

ولكن ينبغي هنا أن نبين أنه يوجد فارق ما بين التقاضي عن بُعد وبين استخدام وسائل التقنية الحديثة، حيث أنه التقنية الحديثة ظهرت في نهايات القرن الماضي مع ظهور شبكة الإنترنت، أما نظام التقاضي عن بُعد فهو نظام حديث النشأة، حيث يعتبر آلية حديثة لاستعمال حق التقاضي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الأنظمة القضائية المختلفة لدي معظم دول العالم(١)، ولا نكون مبالغين إن قلنا بأن أزمة الوباء العالمي "كورونا" كانت المحرك الفاعل للظهور السريع لهذا الأمر.

ولم يكن النظام القضائي العربي بمنأى عن هذه التطورات التكنولوجية الهائلة، بل قامت بعض الدول باستيعابها والتفاعل معها وتحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال. ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسنحاول في الصفحات القليلة التالية أن نعرض لتجربتهما بشيء من الإيجاز.

(١) **إبراهيم خالد ممدوح**، التقاضي الإلكتروني، الدعوي الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولي، ٢٠٠٨، ص ١٣.

أولاً: تجربة المملكة العربية السعودية:

تسعي المملكة العربية السعودية منذ إطلاقها رؤيتها في ٢٠٣٠ إلى تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية ومنها إنشاء بنية قضائية متطورة من خلال تنفيذ برنامج التحول الوطني الذي أطلقته عام ٢٠١٦ كأول برامج رؤية السعودية ٢٠٣٠[١].

فقد قامت وزارة العدل السعودية بتسيير عمل المرفق القضائي في المملكة إلكترونيًا، ويعد التحول الرقمي لهذا المرفق من أهم استراتيجياتها، حيث تسعي هذه الوزارة في رحلتها نحو التحول الوطني إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي الخاص بتعزيز قيم العدالة والشفافية، ذلك الهدف الذي يقوم علي ركيزتين أساسيتين وهما[٢]:

- الارتقاء بجودة الخدمات العدلية المقدمة للمواطنين وتعزيز الوصول للعدالة من خلال توفير كافة قنوات الاتصال والحلول التقنية ومراكز ومنصات الخدمات المقدمة من الوزارة مما يؤدي إلى رفع مستوي رضاء المستفيدين عن الخدمات المقدمة.
- تحقيق العدالة الناجزة ورفع جودة وإجراءات عمليات التقاضي والالتزام بالإجراءات القياسية والمعايير الدولية التي تضمن تحقيق قيم العدالة وشفافيتها للمجتمع.

(١) لمزيد من التفصيل حول رؤية المملكة، انظر:
https://www.vision2030.gov.sa/ar, 1-4-2024.

(٢) موقع وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، انظر:
https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Pages/AboutUs.aspx,30-3-3024.

وقد حققت المملكة نتائج ملحوظة مثلت قفزة نوعية في هذا المجال، وذلك كما يلي:

١. تمكنت المملكة عام ٢٠٢٢ من رقمنة ١٠٠% من الخدمات القضائية، وتمت زيادة الخدمات العدلية المقدمة إلكترونيًا من ٣٠% عام ٢٠١٥ إلى ٨٥% عام ٢٠٢٢[١].

٢. تم عقد ٤,٤ ملايين جلسة قضائية عن بعد، بالإضافة إلي صدور ١١٥٠٠٠٠ حكم قضائي رقمي[٢].

٣. واستكمالاً لجهود نشر ثقافة الصلح في المجتمع حتي يكون الصلح الخيار المفضل اجتماعيًا واقتصاديًا لتسوية المنازعات، عملت وزارة العدل من خلال مبادرات برنامج التحول الوطني علي تطوير منظومة الصلح في المملكة من خلال تأسيس مركز المصالحة النموذجي وإطلاق منصة تراضي والتي استفاد منها أكثر من ٢ مليون شخص، كما تم عقد أكثر من ٨٠٠ ألف جلسة صلح عن بعد وذلك حتي عام ٢٠٢٢، ومن ثم الحد من تدفق الدعاوي إلي المحاكم[٣].

٤. كما قامت المملكة بإطلاق منصة الأنظمة والتشريعات العدلية لتمكين جميع أفراد المجتمع والمختصين من الاطلاع على التشريعات العدلية وتحديثاتها مما يساهم في تعزيز قيم الشفافية وتحسين جودة الأحكام والاستشارات القانونية.

---

(1)
https://www.vision2030.gov.sa/media/yg0fggps/annual-ntp-report-2022-ar.pdf, 30-3-2024.

(٢) التقرير السنوي لرؤية السعودية ٢٠٣٠ لعام ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي:
https://annualreport.vision2030.gov.sa, 29-3-2024.

(٣) وهو برنامج يهدف الي تطوير البنية التحتية اللازمة وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام والخاص وغير الربحي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، حيث يعمل هذا البرنامج على تحقيق ٣٥% من أهداف رؤية ٢٠٣٠.

٥. كما قامت المملكة بتدشين مركز تهيئة الدعاوي والذي يعمل كمنظومة تشغيلية مستقلة تابعة لوكالة الشئون القضائية ويعني بتقديم عدد من الخدمات القضائية والمساندة عن بعد لمحاكم الدرجة الأولي والاستئناف وتقديم خدمة الإسناد القضائي للدوائر بما يسهم في سرعة إنهاء القضية.

وتماشيًا مع رقمنة منظومة التقاضي يعمل برنامج التحول الوطني على الرقمنة الشاملة لمنظومة التوثيق كتوثيق الوكالات والعقود والإقرارات أي تقديم الخدمات التوثيقية إلكترونيا عبر بوابات خاصة دون حاجة المستفيدين لزيارة المرافق العدلية. كذلك أيضًا إطلاق خدمة توثيق الوصية للسجين، التي تتيح للسجناء الدخول وإنشاء أو إلغاء الوصية إلكترونيا دون الحاجة إلى حضور كاتب العدل.

وفي مجال التقاضي والإجراءات القضائية ما تم في ٢٧ مارس ٢٠٢٢، حيث دشن وزير العدل السعودي المحكمة الافتراضية للتنفيذ، والتي تختصر إجراءات التنفيذ من ١٢ خطوة إلى خطوتين فقط، وذلك دون تدخل بشري منذ بدء الطلب وحتى إعادة الحق، وذلك لسندات التنفيذ الإلكترونية الموثقة عبر منصة "ناجز". وتختصر المحكمة الافتراضية، إجراءات التنفيذ المطلوبة من ١٢ خطوة إلى خطوتين فقط، ومن دون أي تدخل بشري منذ بدء الطلب وحتى استيفاء الحق، معتمدة على استخدامات الذكاء الاصطناعي، وسرعة التنفيذ، على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

وتضمن البنية الرقمية للمحكمة الافتراضية إنجاز جميع إجراءات محكمة التنفيذ بشكل آلي ودون تدخل بشري، ومن ذلك تدقيق الطلب وإحالته آلياً إلى دائرة التنفيذ بالمحكمة، وإصدار الإجراءات ورفعها آلياً، بالإضافة إلى تحصيل الأموال وصرفها، وإحاطة المستفيد بالإجراءات التنفيذية عبر لوحة المعلومات في البوابة الموحدة للخدمات العدلية الإلكترونية "ناجز"[١].

(١) لمزيد من التفصيل حول المحكمة، انظر:
https://aawsat.com/home/article/3557791/السعودية-تدشن-أول-محكمة-افتراضية, 303-3-2024.

كما أطلقت وزارة العدل منصات رقمية للعمل عن بعد مساندة للقاضي وأطراف الدعوى قبل وأثناء نظر القضية مثل منصة "خبرة" لتسهيل طلبات الخبرة المتخصصة، وفق آلية تسرع الحصول على تقارير الخبراء وتقلص مدد التقاضي. وتهدف هذه المنصة إلي تقليل أمد التقاضي عبر تيسير التواصل بين القاضي والخبير وأطراف الدعوى، وحفظ الوقت ورفع مستوى جودة تقارير الخبرة(١).

وفيما يتعلق بالحماية الخاصة بالتقاضي الإلكتروني، فقد قامت الحكومة السعودية بمجموعة من الإجراءات ومن أبرزها:

أ- قامت وزارة العدل السعودية بتوفير الحماية المعلوماتية والجنائية لبيانات ومستندات ووثائق المحكمة الإلكترونية؛ وذلك من خلال اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تحول دون الاعتداء على تلك الوثائق أو البيانات، مع توفير إمكانية الوصول وتحديد شخصية من يحاول اختراق أو قرصنة تلك المواقع القانونية.

ب- عملت الوزارة على تشفير بيانات ووثائق كافة إجراءات التقاضي؛ وذلك من خلال تحويل الكلمات إلى أرقام أو صور رقمية لا يمكن معرفة مضمونها، إلا عبر فك الشفرة؛ ويكون لدى المستقبل إمكانية استعادة محتوى الرسالة في صورتها

ج- عملت الوزارة على تأمين سرية المعلومات؛ وذلك من خلال التحقق من شخصية المرسل والمستقبل، وعدم إمكانية معرفة تفاصيل أية دعوى إلا من قبل

(١) **د/ عادل بن علي الأحمدي**، التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع، العدد ٣٣، ٢٠٢٤، ص ٣٣.

أطرافها، وعلاوة على ذلك فلا بد من تأمين البيانات ضد محاولات التغيير أو المحو أو التعديل.

د- عملت وزارة العدل على توفير الحماية الجزائية من خلال تجريم كافة صور التعدي على بيانات الغرفة الإلكترونية للتقاضي عن بعد ومعلوماتها وأموالها.

وتوفر خدمة التقاضي عن بعد بعض الضمانات القضائية ومنها(١):

١- تحقيق مبدأ المواجهة

حيث يتم من خلال خدمة (التقاضي الإلكتروني) استيفاء حق الدفاع بتمكين الأطراف من الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية بما في ذلك المذكرات والمستندات التي تقدم أثناء الجلسة أو عند التهيئة والتحضير، ومواجهة الأطراف بها. كما توثق هذه الخدمة أيضا الجلسات بالصوت والصورة، وتؤكد اتفاقية استخدام خدمة (التقاضي الإلكتروني) على التزام الوزارة بتسجيل وحفظ سجلات الترافع عن بعد إلكترونية، ويكون لها صفة السرية، ولا يجوز الاطلاع عليها أو تداولها أو نسخها إلا وفق الأحكام المنصوص عليها نظاماً.

٢- مبدأ علنية الجلسات

حيث يتاح الدخول إلى جلسات (التقاضي الإلكتروني) وفق إجراءات محددة، بما يراعي سلطة المحكمة في ضبط نظام الجلسة.

---

(١) ولمزيد من التفصيل أنظر الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، متاح على موقع وزارة العدل السعودية من خلال الرابط التالي:

https://laws.moj.gov.sa/legislation/x+liNOwV%2FCvBvsBOaHd3ww, 30-3-2024.

٣- تيسير الإعلان القضائي:

عمل النظام السعودي علي رسم طريقًا أكثر مرونة في التبليغات القضائية، فأصدر قرارًا بقانون رقم (٨٩) لسنة ٢٠١٨ باعتماد البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة لإعلان الأوراق القضائية في الدعاوى المدنية والتجارية والجنائية، حيث يتم الإعلان عبر الوسائل الإلكترونية بثلاثة طرق لإضفاء حجية ثبوت تسلمه:

أولها: أن يتم التبليغ عبر الرسائل النصية بإرسالها إلى الهاتف المحمول للمبلغ شريطة أن يكون موثقا لدى الجهة المختصة.

ثانيها: أن يتم التبليغ بالمراسلة على البريد الإلكتروني للشخص الطبيعي والمعنوي إذا كان مجال البريد الإلكتروني عائدا للمبلغ أو كان مدونا في عقد بين طرفي الدعوى أو في الموقع الإلكتروني الخاص

ثالثها: أن يتم تبليغه عبر أحد الحسابات المسجلة في أي من الأنظمة الآلية الحكومية، ويتم الإعلان عبر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة لدى وزارة العدل.

ثانيًا: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة:

بدأت محاكم دولة الإمارات في نظر وتداول الدعاوى القضائية من خلال الوسائل الرقمية التي تمكن الأطراف المتقاضية من حضور الجلسات عن بعد مع الحفاظ على وسائل الأمان والسرية المطلوبة. وخلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ أوقفت معظم محاكم دولة الإمارات عقد جلسات عامة في قاعات المحاكم وانتقلت إلى نموذج التقاضي عن بعد. ويتعين علينا هنا أن نبين أن الخصومة القضائية التقليدية لا تختلف عن الخصومة القضائية الإلكترونية إلا من حيث الوسيلة المستخدمة[١].

(١) انظر: **د/ سعيد علي**، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، ٢٠٢٠، ص ١٣٣.

وقد تم إطلاق مشروع "محاكم بلا ورق" في بعض الإمارات: حيث نفذت دائرة محاكم رأس الخيمة، بالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية، منظومة إلكترونية بالكامل خاصة بالأمور الوقتية والمستعجلة من العرائض وأوامر الأداء، وذلك دون أوراق(١).

كما أفادت دائرة التفتيش القضائي أن إجمالي نسبة الجلسات والاجتماعات المنعقدة عن بعد في المحاكم الاتحادية بلغ ٩٥% بحسب إحصائية الربع الأول من العام ٢٠٢٣ مؤكدة أن الإجراءات المتخذة بالتوسع في تطبيق أنظمة التقاضي عن بعد، وإتاحة تقديم وإنجاز المعاملات إلكترونيًا واستخدام وسائل الاتصال المرئي، وفق الضوابط والإجراءات القانونية المقررة، في ظل بيئة تشريعية وقضائية متطورة، ساهم بشكل فعال في تعزيز الدور الريادي لتحقيق العدالة الناجزة، بما يتماشى مع توجهات الحكومة ويدعم تنافسيتها عالميًا.

وأظهرت الإحصائيات الصادرة عن الدائرة، وفق تقرير مؤشر العمل عن بعد خلال الربع الأول من العام الجاري، أن عدد جلسات الدوائر القضائية الحضوري بلغ ١٣٩ جلسة فقط فيما بلغ عدد الجلسات عن بعد ٢٢٩٢٧ بنسبة بلغت ٩٩% ، وبلغ عدد جلسات القاضي المشرف الحضورية ١٩٥ جلسة فيما بلغت تلك الجلسات عن بعد ٣٢٢٩ بنسبة ٩٤% كما بينت الإحصائيات بأن اجتماعات التحضير لمدراء الدعوى الحضورية كانت خلال الربع الأول من العام الحالي ١٨٦٧ جلسة، فيما بلغت الاجتماعات عن بعد ٢٢٧٨٥ بنسبة بلغت ٩٢%، وفيما يتعلق باجتماعات الأنظمة البديلة للتقاضي الحضورية

(١) تقرير التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٠ متاح إلكترونيًا على موقع وزارة العدل، الإمارات العربية المتحد، ص ٩٧، منشور على الإنترنت:

https://www.moj.gov.ae/Content/Userfiles/Assets/Documents/af2126e3.pdf, 30-3-2024.

فقد بلغ عددها ٨٠٠ جلسة في حين بلغ عددها عن بعد ٩٠٤١ بنسبة مئوية قدرت بـ٩٢%[١].

كما أطلق مركز فض المنازعات الإيجاريّة المحكمة الافتراضيّة بتقنيّة الميتافيرس، والمحكمة الافتراضيّة بتقنية الميتافيرس: هي أول منصة افتراضية لإدارة جلسات التقاضي العقاري عن بعد بتقنية الميتافيرس، وقد تمّ تطويرها بهدف إنشاء طريقة فريدة ومبتكرة للتعامل مع المنازعات الإيجاريّة وتوفير تجربة جديدة لكافة الأطراف ذوي الصلة بها. وهي عبارة عن "محكمه متكاملة" تقدم جميع خدمات التقاضي بالمركز بتقنية الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن للمتقاضي المتقدم بالدعوى، الدخول للنظام، وتسجيل دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة ومن ثم الحصول على الحكم خلال دقائق معدودة، من دون تدخل القاضي[٢].

ويمكننا هنا في عجالة أن نلقي الضوء على التجربة الإماراتية بوصفها تجربة رائدة في مجال إدارة الدعوي إلكترونيًا.

١ـ الإجراءات الفنية لرفع الدعوي إلكترونياً: في السابق كانت الدعوي تُرفع الي المحكمة بناء علي طلب المدعي بإيداع صحيفة الدعوي قلم كتاب المحكمة[٣]،

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) الموقع الإلكتروني لدائرة الملاك والأراضي، دبي، انظر:

https://dubailand.gov.ae

(٣) هذا ما نصت عليه المادة ٤٢ قبل تعديل القانون الاتحادي بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧، حيث نصت على: "ترفع الدعوي الي المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتابها ... ". لمزيد من التفصيل حول القانون، راجع:

https://courts.rak.ae/Shared%20Documents/Lawsanddecisions/FederalLaw No_11_of%20_1992_regarding_the_Civil.pdf, 29-3-2024.

وباستحداث نظام إدارة الدعوي بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ أصبحت الدعوي تُرفع الي المحكمة بإيداع صحيفة الدعوي لدي مكتب إدارة الدعوي أو بقيدها إلكترونياً[١]، فالمشرع استحدث طريق قيد الدعوي إلكترونياً لمواكبة التطورات التكنولوجية بالدولة.

وبصدور القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ أصبحت كافة الإجراءات المدنية وبما فيها قيد الدعوي، وإجراءات الإعلان والمحاكمة والتنفيذ تتم عبر استخدام تقنية الاتصال عن بُعد[٢]، وهذا ما نصت عليه المادة ٣٣٢ من القانون ذاته.

ولم ينص القانون الإماراتي علي دفع رسوم للدخول الي البوابات الإلكترونية من أجل تسجيل الدعوي ومتابعتها وصولاً لإصدار الحكم، حيث يكفي أن يكون لدي

---

(١) المادة ٤٢ مكرر من قانون الإجراءات المدنية مُعدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤، والتي نصت على: "تُرفع الدعوي الي المحكمة بناء على طلب المدعي وذلك بإيداع صحيفة دعواه لدي مكتب إدارة الدعوي، أو بقيدها إلكترونياً ...".

(٢) استحدث المشرع بموجب المادة الثانية من القانون المُعدل رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧ باباً سادساً لقانون الإجراءات المدنية، أسماه باب (استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات المدنية) وهو يشمل المواد من ٣٣٢ :٣٤٣، وقد شهد قانون الإجراءات المدنية أربع تعديلات على النحو التالي:

١ - القانون الاتحادي رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠.

٢ - القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠.

٣ - المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٨.

٤ - المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتاريخ ١٢/٢٣م٢٠١٨. للاطلاع علي نصوص القانون بتعديلاته، راجع:

https://courts.rak.ae/Shared%20Documents/Lawsanddecisions/FederalLawNo_11_of%20_1992_regarding_the_Civil.pdf, 29-3-2024.

الشخص اسم مستخدم ورقم سري من أجل الاطلاع على المعلومات في البوابة الإلكترونية لمحكمة معينة في النظام القضائي الإماراتي

ومن جهة أخري يمكننا القول بأن استخدام وسائل التقنية الحديثة في القانون الإماراتي أمر جوازي للخصوم وكذلك الحال بالنسبة للقضاة وذلك بموجب المادة ٣٣٥ من المرسوم حيث نصت على أن: "الرئيس المحكمة أو لرئيس الدائرة أو القاضي المختص أو من يتم تفويضه من أي منهم، اتخاذ الإجراءات عن بُعد ... ".

وبناء على ما سبق يستطيع المستخدمين من محامين ومواطنين ومقيمين تقديم الطلبات المختلفة المتعلقة بالدعاوي، من تقديم لائحة الدعوي للتسجيل ودفع الرسوم إلكترونياً الي تقديم الطلبات المستعجلة في أي وقت ودون الالتزام بموعد الدوام الرسمي(١). وترفع صحيفة الدعوي القضائية الإلكترونية من خلال موقع علي شبكة الإنترنت يحمل عنواناً معيناً يستطيع من خلاله الخصوم والمحاميين الدخول الي النظام المعلوماتي الإلكتروني وتسجيل الدعاوي القضائية وتسليم الوثائق والمستندات(٢)، ودفع الرسوم القضائية، كما يستطيع المدعي توكيل محامي للدفاع عنه بشكل إلكتروني ويُرسل إليه كافة المستندات اللازمة لتأكيد دعواه(٣).

٢- **الإعلان الإلكتروني:** إعمالا لمبدأ المواجهة بين الخصوم، فإن الخصومة لا تنعقد بين طرفيها ولا يمكن للمحكمة نظرها إلا إذا تم إعلان المدعى عليه إعلانًا قانونيًا صحيحًا أو حضوره، بشخصه أو من يمثله، في الجلسة المحددة في الإعلان الباطل أو المعيب

(١) تعتبر إمارة دبي الإمارة الأولي التي تنشأ موقعاً إلكترونياً متطوراً يقدم الخدمات القضائية والقانونية للمواطنين الإماراتيين والمقيمين بدولة الإمارات.

(٢) **د/ أسعد فاضل منديل**، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) **د/ أسعد فاضل منديل**، المرجع السابق، ص ١١٣.

أو إيداعه مذكرة بدفاعه. وبالرجوع إلى نص المادة الثانية من المرسوم الاتحادي رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات نجد أن بأنه نص على استخدام الوسائل الحديثة في إجراءات إعلان الصحف القضائية كذلك، على أن يتم تحديد طرق الإعلان وإجراءاته باستخدام الطرق الحديثة بموجب القرار الذي سيصدر من قبل مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل استنادًا لنص المادة ١ مكرر من المرسوم سابق الإشارة إليه. وبالاستناد إلى نص المادة السادسة من اللائحة التنظيمية من قانون الإجراءات المدينة نجد بأنه الوسائل الحديثة والمستخدمة بموجب هذا القانون هي المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية أو الرسائل النصية الهاتفية على الهاتف المحمول، أو البريد الإلكتروني، أو الفاكس، أو ما يقوم مقامها من وسائل التقنية الحديثة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل أو بأية طريقة أخرى يتفق عليها الطرفان.

٣ـ **المرافعة الرقمية الافتراضية:** أصبحت المرافعات أمام المحاكم الإمارتية رقمية، ومتاحة على مدار الأسبوع من أي مكان وزمان. وتتيح المرافعة الرقمية الافتراضية سرعة الوصول إلى المتقاضين، في أي مكان وزمان دون أي قيود، ومن خلال القنوات الرقمية حيث تمكن المدعي من الدخول إلى نظام العدالة الذكي الذي أطلقته وزارة العدل، وتسجيل أقواله وطلباته في الدعوى، وتتيح أمام المدعى عليه في الوقت ذاته الرد على هذه الطلبات، تحت إشراف القاضي المختص أو مدير الدعوى، مع تحقيق المرونة في الوقت، وبما يمكّن الطرفين من تبادل الطلبات، والرد عليها طيلة اليوم المحدد للجلسة.

وهكذا وبإطلاق خدمة المرافعة الرقمية الافتراضية تحول شكل المرافعة من نظامه السابق إلى نظام محادثة فورية بين أطراف الدعوى، تتم بشكل مباشر وتدون أقوالهم وتوثق في محضر المرافعة الرقمي وفي سجل القضية الرقمي. ويمكن الوصول

إلى الخدمة، والاطلاع على محضر المرافعة الرقمي عبر الهواتف الذكية، أو الموقع الإلكتروني على مدار ٢٤ ساعة طيلة أيام الأسبوع، ويتمكن أطراف الدعوى من إضافة أي دليل أو مستند جديد وقتما يشاؤون، ما يسهل رحلة وصول المتقاضين إلى جلسات المحاكم في أي وقت ومن أي مكان، ويعمل بفاعلية في تسريع وتيرة التقاضي، ويختصر الكثير من الإجراءات ويسهم في تحقيق العدالة الناجزة.

٤ـ المداولة الإلكترونية وإصدار الحكم: ولبيان الإجراءات التي يجب على المحكمة اتخاذها بعد إعلان ختام المرافعة وفقاً لنظام التقاضي عن بُعد سوف نتعرض لمرحلتي المداولة الإلكترونية وإصدار الحكم وذلك على النحو التالي:

المداولة الإلكترونية: يقصد بها في النظام الإماراتي الاجتماع الافتراضي بين القضاة باستخدام تقنية Video Conference من خلال برامج الوسائط المتعددة والتي تدمج ما بين الصوت والصورة مع توفير سُبل الحماية التقنية والفنية. وتتحقق المداولة باجتماع القضاة دون شرط لوجودهم المادي عن طريق ما يسمي بتطبيقات الاجتماعات المرئية في المحاكم.

وبالتالي لابد من تحقق شروط صحة المداولة المنصوص عليها في القواعد العامة فإذا تحققت تلك الشروط في المداولة الإلكترونية أمكن الاعتداد بها بوصفها إجراءً من خلال الوسائل الإلكترونية، وهي[١]:

١. أن تتم المداولة بعد إقفال باب المرافعة، وقبل النطق بالحكم.
٢. أن تتم المداولة بين القضاة الذين سمعوا المرافعة من الخصوم.
٣. إجراء المداولة الإلكترونية في نطاق السرية.

---

(١) **د/ حازم محمد الشرعة**، مرجع سابق، ص ١٠٩.

٤. عدم جواز الاطلاع على الرسائل الإلكترونية أو المستندات أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالخصوم، والتي لم تكن مطروحة أثناء مرحلة المرافعة.

٥. وجود إرادة صحيحة للقاضي الذي أصدر الحكم، فإذا انعدمت إرادته لأي من الأسباب، كان الحكم منعدمًا.

متي توافرت هذه الشروط والضمانات القانونية فلا مانع من إجراء المداولة عبر الوسائل الإلكترونية مع توفير ضمانات السرية وسُبل الأمان التقنية وتوفير الإمكانات المادية والإلكترونية وجهاز حاسوب لكل قاضٍ(١).

وفي ٢٠١٨ أطلقت محاكم دبي بالتعاون مع مؤسسة دبي للمستقبل محكمة C3 التي تعد أول نظام قضائي في العالم لنظر الدعاوى أمام المحاكم بالتزامن وليس التتابع، ما يختصر المدة الزمنية لدرجات التقاضي الثلاث من ٣٠٥ يوماً الى ٣٠ يوماً. وتتمثل المبادرة في دمج درجات التقاضي الثلاث (ابتدائي – استئناف – تمييز) في محكمة واحدة، وتصدر أحكاماً قطعية غير قابلة للطعن، وتُدار جميع إجراءات المحكمة بواسطة استخدام التقنيات الحديثة بما فيها الملف الإلكتروني وخاصية التواصل عن بعد(٢).

إصدار الحكم القضائي: يُعد إصدار الحكم القضائي بمثابة تتويجًا لجميع إجراءات الدعوي، وعليه فإن الحكم القضائي الإلكتروني هو: "القرار المُلزم الصادر من

(١) وهذا ما نصت عليه المادة (١ / ١٢٧) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي.

(٢) حول المحكمة ونظامها، انظر:

https://www.pchr.gov.ae/ar/priority-details/uae-judicial-system, 30-3-2024.

المحكمة المختصة في دعوي رُفعت عبر موقعها الإلكتروني على الإنترنت، وحددت جلساتها باستخدام تقنيات المعلومات والتوثيق الإلكتروني"[١].

وعلي ذلك فإن الحكم القضائي الإلكتروني لا يختلف عن الحكم التقليدي من حيث المفهوم والشروط والأثار لكون كلاً منهما صادرًا عن محكمة مختصة للفصل في النزاع القائم بين الأطراف، ولكن ما يميزه عن الحكم التقليدي هو استخدام الوسيط الإلكتروني في كافة إجراءات الدعوي، بدءًا من تقديم صحيفة الدعوي حتي إصدار الحكم الإلكتروني[٢].

وإذا كان الحال كذلك في القضاء العادي، فالسؤال المهم الذي يطرح نفسه الآن هل امتدت الرقمنة للقضاء الإداري؟، هذا ما نجيب عليه في مبحثنا التالي.

(١) د/ خيري عبد الفتاح السيد البتاتوني، **النظام الإجرائي لإصدار حكم التحكيم الإلكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٤، المجلد الأول، ٢٠١٨، ص ١١٧٢.**

(٢) **د/ عبدالعزيز بن سعد الغائم**، المحكمة الإلكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٧، ص ١٠٦.

المبحث الثالث

رقمنة القضاء الإداري في التجارب العربية

تمهيد وتقسيم:

تُعَد رقمنة القضاء بشكلٍ عام ـ والقضاء الإداري بشكلٍ خاص ـ خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة الناجزة، والعدالة الناجزة ـ بدورها ـ هي أفضل تطبيق لمفهوم العدالة(١)؛ لأن الإبطاء في تحقيقها هو الظلم عينه، إذ لا يكفي أن تقوم الدولة بواسطة جهازها القضائي بتحقيق العدالة، وإنما يلزم أن يتحقق ذلك في وقتٍ مناسبٍ دون تأخير؛ وذلك حتي تستقر المراكز القانونية ويرتدع المخطئ ويعود الحق لأصحابه(٢).

وقد تمكنت العديد من الدول العربية من التحول بالقضاء من النظام التقليدي وإجراءاته التي تتسم بنوع من التعقيد والبطء والبيروقراطية، إلي نظام متطور يواكب الثورة الرقمية، يتيح للمتقاضين رفع الدعوي إلكترونيًا باستخدام وسائل التقنية الرقمية، بدءًا من إيداع صحيفة الدعوي وحتي صدور الحكم فيها وتنفيذه، مما يُسهم في تبسيط إجراءات التقاضي وسرعة الفصل فيها مع توفير جهد المتقاضين، ومن ثم يُحقق العدالة الناجزة المنشودة(٣).

---

(١) **محمد فوزي إبراهيم محمد & أحمد محمد البغدادي**، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة بنها، العدد الأول، الجزء الثاني، عام ٢٠٢٢، ص ١٤١: ١٤٢.

(٢) **إسماعيل فاضل حلواص**، نحو نظام للتقاضي الإلكتروني أمام محاكم مجلس الدولة العراقي، مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، العراق، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٩، ص ٦.

(٣) **محمد فوزي إبراهيم محمد & أحمد محمد البغدادي**، المرجع السابق، ص١٤٢.

وقد حرصنا علي بيان بعض التجارب العربية في هذا الشأن، ونكتفي هنا ببيان تجربتين عربيتين أولهما التجربة المغربية وثانيهما التجربة السعودية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: رقمنة القضاء الإداري في النظام القضائي المغربي.

المطلب الثاني: رقمنة القضاء الإداري في النظام القضائي السعودي.

المطلب الأول

رقمنة القضاء الإداري في النظام القضائي المغربي

تمكنت العديد من الدول ـ ومنها دول المغرب العربي ـ من التحول بالقضاء من النظام التقليدي وإجراءاته التي تتسم بنوع من التعقيد والبطء والبيروقراطية[1]، إلي نظام متطور يواكب الثورة الرقمية، يتيح للمتقاضين رفع الدعوي إلكترونيًا باستخدام وسائل التقنية الرقمية، بدءًا من إيداع صحيفة الدعوي وحتي صدور الحكم فيها وتنفيذه، مما يُسهم في تبسيط إجراءات التقاضي وسرعة الفصل فيها مع توفير جهد المتقاضين، ومن ثم يُحقق العدالة الناجزة المنشودة[2].

(١) **مراد بنار**، التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والأعمال – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول، المغرب، العدد ١٧، ٢٠١٨، ص ٤٥.

(٢) **محمد فوزي إبراهيم محمد & أحمد محمد البغدادي**، المرجع السابق، ص١٤٢.

وفي هذا الجزء من البحث، نتناول بالدراسة نظام القضاء الإداري في إحدى دول المغرب العربي وهي المملكة المغربية؛ لمعرفة مدي استفادة تلك الدولة من الثورة الرقمية في نظامها القضائي، وتحول العمليات القانونية فيها نحو الرقمنة، ومدي التطور الذي وصلت إليه، والمبادرات التي اتخذتها في سعيها نحو تحقيق العدالة الناجزة. ويمكن بيان ما سبق عن طريق نقطتين رئيسيتين:

الأولي: وهي عرض الجهود التي بذلتها المغرب في التحول نحو الرقمنة بشكلٍ عام ورقمنة القضاء بشكلٍ خاص، على المستويين التشريعي والتطبيقي.

الثانية: وهي تحليل لنتائج تلك الجهود المبذولة، وتقييم الوضع الحالي لدولة المغرب.

أولًا: الجهود التي بذلتها المغرب في التحول نحو الرقمنة القضائية:

تُعَد التجربة المغربية من التجارب العربية التي بذلت جهودًا كبيرًة في هذا المجال، سواء على المستوي التشريعي أم علي المستوي التطبيقي، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

أ- جهود المغرب في التحول للرقمنة القضائية علي المستوي التشريعي[1]:

بدأت المغرب بإدخال الإنترنت واستغلال التكنولوجيا منذ عام ١٩٩٥ [2]، إلا أنها بذلت جهود لا يمكن إنكارها في سبيل التمهيد للتحول نحو رقمنة نظامها القضائي؛

(١) **حمزة مروان علوي**، رقمنة الخدمات الإدارية (القضاء نموذجًا)، رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولا إسماعيل بالمغرب، ٢٠٢٢، ص٧.

(٢) **حمزة مروان علوي**، المرجع السابق، ص٧.

يبين ذلك من مجموعة من المبادرات والتشريعات التي تعتبر لبنات في بناء القضاء الرقمي، والتي من أهمها ما يلي:

١ ـ بخلاف الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي بالمغرب ٢٠٣٠ وما سبقها من استراتيجيات، نجد أن أولي الخطوات الجدية التي اتخذتها المغرب، خاصة فيما يتعلق برقمنة مرفق القضاء، تتجسد في إطلاق وتنفيذ **ميثاق إصلاح منظومة العدالة في يوليو عام ٢٠١٣**، وتحديدًا الهدف السادس والأخير منها، والذي يتمثل في (تحديث الإدارة القضائية)، ويركز علي إرساء مقومات المحكمة الرقمية مع تحديث خدمات الإدارة القضائية وانفتاحها علي المواطن(١).

وقد نصت مواد هذا الميثاق فيما يتعلق بإرساء مقومات المحكمة الرقمية، علي أن يتم ذلك من خلال: "وضع المخطط المديري لإرساء مقومات المحكمة الرقمية، بما يضمن تقوية البنية التحتية التكنولوجية للإدارة القضائية، وتوفير الأنظمة المعلوماتية الآمنة، والبرامج المتعلقة بإدارة القضايا والمساطر، مع تأهيل الموارد البشرية، وتحديد آجال التنفيذ"، و"تعديل المقتضيات القانونية ـ لاسيما الإجرائية منها ـ بما يمكن من استعمال التكنولوجيا الحديثة في تصريف القضايا أمام المحاكم ونزع التجسيد المادي عن الإجراءات والمساطر القضائية"، مع "اعتماد التوقيع الإلكتروني علي صعيد التعامل بين مختلف مكونات الإدارة القضائية"، و"اعتماد الأداء الإلكتروني لاستيفاء الرسوم والمصاريف القضائية والغرامات"(٢).

(١) للاطلاع على ميثاق إصلاح منظومة العدالة بالمغرب كاملًا؛ يُرجي الدخول علي هذا الرابط:
https://www.maroc.ma/ar/system/files/documents_page/mythq_slh_mnzwm_ldl_._ywlywz_2013.pdf, 30-3-2024.

(٢) المواد من ١٨٧: ١٩٠ من ميثاق إصلاح منظومة العدالة بالمغرب.

كما تضمنت نصوص هذا الميثاق، تحديث خدمات الإدارة القضائية وانفتاحها على المواطن، وذلك من خلال "إحداث بوابة الإدارة القضائية وتقوية المواقع الإلكترونية للمحاكم وتوجيه خدماتها المجانية المنتظمة للمواطنات والمواطنين"، و"تمكين المتقاضين من تتبع مسار إجراءات قضاياهم عن بعد - مجانًا - في احترامٍ تام للمعطيات الشخصية للأفراد"، مع "تمكين المتقاضين من الاطلاع على مآل تنفيذ الأحكام المتعلقة بهم عن طريق الإنترنت؛ دعمًا للشفافية"[1].

٢ـ القانون ٠٥ـ٥٣ المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية الصادر في ٢٠٠٧: وهو من أهم القوانين التي تدعم عملية الرقمنة بشكلٍ عام؛ لأن أغلب المعاملات التجارية والإدارية أصبحت تتم إلكترونيًا، فقد توخي المشرع تعزيز الأمن الرقمي لتلك المعاملات، فصدر هذا القانون والذي يتضمن (٤٣) مادة، قُسِمَت إلي باب تمهيدي وقسمين، القسم الأول بعنوان صحة المحررات المعدة بشكل إلكتروني أو الموجهة بطريقة إلكترونية، والقسم الثاني بعنوان النظام القانون المطبق علي التوقيع الإلكتروني المؤمن والتشفير والمصادقة الإلكترونية[2].

لذا فأهمية هذا القانون تكمن في مساواته بين المحررات الورقية والمحررات الإلكترونية، والتي من بينها مثلًا العقود الإلكترونية، حيث أضفي هذا القانون

(١) المواد من ١٩١: ١٩٣ من الميثاق.

(٢) ألغى القانون رقم ٢٠-٤٣ المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية الباب التمهيدي والقسم الثاني من القانون ٠٥-٥٣ المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية الصادر بظهير شريف رقم ١,٠٧,١٢٩ صادر في ١٩ ذي القعدة ١٤٢٨ (٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧) بتنفيذ القانون رقم ٥٣,٠٥ المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.

الحماية اللازمة لتلك العقود سواء من حيت إبرام العقد أم إثبات التصرفات القانونية، وما يستلزم ذلك من إضفاء الحجية والمصداقية عليها

٣- القانون رقم ٥٥,١٩ المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الصادر في ١٩ مارس ٢٠٢٠: يهدف هذا القانون إلي وضع المبادئ العامة والأسس المنظمة للإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية المقدمة للمرتفقين وتأطيرها بآجال قصوى، وضمان حق المرتفق في الطعن في حالتي سكوت الإدارة أو ردها السلبي، وكذا اعتماد التبادل للمعلومات والوثائق والمستندات بين الإدارات العمومية ورقمنة هذه الإجراءات ورقمنة أداء المصاريف الإدارية ذات الصلة، وذلك في أجل أقصاه ٥ سنوات ابتداء من تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ، مع إنشاء بوابة وطنية للمساطر والإجراءات الإدارية يعهد إليها تحديد الاستراتيجية التبسيط الإجراءات الإدارية ومتابعة تنفيذها ومتابعة رقمنة تلك الإجراءات. وتسري مقتضيات هذا القانون على جميع الإدارات التي تقدم خدمات للمرتفقين، ومن بينها بالطبع مرفق القضاء.

٤- القانون رقم ٢٠-٤٣ المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية الصادر في يناير ٢٠٢١: يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على: [١]

١. خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية،
٢. وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات.

(١) الموقع الرسمي لإدارة الدفاع الوطني – المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بالمملكة المغربية، ويمكن الدخول على الموقع من خلال الرابط التالي:

https://www.dgssi.gov.ma/ar/yhdf-hdha-alqanwn-aly-wd-alatar-alqanwny-almnzm-lqta-albryd-walatsalat-alslkyt, 30-3-2024.

٣. العمليات المنجزة من قبل مقدمي خدمات الثقة والقواعد الواجب التقيد بها من لدن هؤلاء ومن لدن أصحاب الشهادات الإلكترونية.

ويقصد بالمعاملات الإلكترونية – وفقًا للمادة الأولي من هذا القانون- بأنه كل تبادل أو مراسلة أو عقد أو وثيقة أو أي معاملة أخري تُبرَم أو تنفذ بطريقة إلكترونية بشكل كلي أو جزئي. أما خدمات الثقة - وفقًا للمادة الثالثة من القانون - فتتمثل في إنشاء التوقيعات الإلكترونية والأختام الإلكترونية وإثبات صحتهم.

٥- القانون ٠٨-٠٩ المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي: يهدف هذا القانون لحماية الأفراد من الاستعمال التعسفي للمعطيات (أي المعلومات) التي من شأنها انتهاك خصوصياتهم، ومواءمة النظام القانوني المغربي المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي مع نظام شركائه الأوروبيين. وبالإضافة إلى ذلك تم بموجب هذا القانون، إنشاء اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ويقصد بالمعطيات ذات الطابع الشخصي بأنها كل معلومة – بغض النظر عن دعامتها- والمتعلقة بشخص، أما معالجة تلك المعطيات فيقصد بها كل عملية يتم إنجازها بطرق آلية أو بدونها وتطبق علي معطيات ذات طابع شخصي مثل التسجيل أو الحفظ أو الاستخراج. ويهدف هذا القانون إلي تعزيز التدابير المتعلقة بإرساء الثقة الرقمية والخدمات الرقمية الموجهة للجمهور[١].

٦- القانون ٠٥-٢٠ المتعلق بالأمن السيبراني: أصدر المشرع المغربي هذا القانون بُغية حماية النظم والشبكات المعلوماتية الخاصة بالمؤسسات وكذا مستغلي

(١) **حمزة مروان علوي**، مرجع سابق، ص٤٦ وما بعدها.

الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية وناشري منصات الإنترنت، وهو ما تجسد من خلال ترسانة من الإجراءات التي تلتزم المؤسسات المعنية به باحترامها بغية جعل أنظمة معلوماتها بمنأى عن أي خطر محتمل.

ومن أجل تتبع حسن تنفيذ الإجراءات المذكورة فقد خلق آلية إدارية مراقبة، متمثلة في السلطة الوطنية للأمن السيبراني، وخول لها صلاحيات مهمة تتجلى في التنسيق والرقابة والتقصي عن مخالفات محتملة لأحكام هذا القانون، بالإضافة إلى التوجيه والإشراف.

٧- **مشروع قانون الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية:** وهو خطوة مهمة بادر بها المشرع المغربي من أجل سد الفراغ القانوني لنظام التقاضي عن بعد، والذي ظهرت أهميته جلية بعد أزمة كورونا الصحة التي اجتاحت العالم. ورغم أن هذا القانون يتعلق بتعديل قانون الإجراءات المدنية والجنائية، إلا أنه يطبق أيضًا على القضاء الإداري المغربي؛ وذلك وفقًا للمادة ٧ من قانون إحداث المحاكم الإدارية والتي نصت على أن: "تطبق أمام المحاكم الإدارية القواعد المقررة في قانون المسطرة المدنية ما لم ينص قانون على خلاف ذلك"، ونفس النص نجده في المادة ١٥ من قانون المحاكم الإدارية الاستئنافية(١).

ويعتبر هذا المشروع خطوة جدية وحقيقية نحو وضع ميثاق إصلاح منظومة العدالة موضع تنفيذ؛ فقد تضمن هذا المشروع العديد من الخطوات الهامة الرامية نحو تبسيط ورقمنة إجراءات التقاضي، والعمل بالمحاكم الإلكترونية والتقاضي

(١) للاطلاع على الصيغة الكاملة لمشروع القانون، يرجي الدخول على الرابط التالي:
https://al3omk.com/865702.html, 29-3-2024.

عن بعد وإنزال التقاضي الإلكتروني على أرض الواقع، بدءًا من إيداع الدعوي إلكترونيًا مرورًا بالتبليغ الإلكتروني وإمكانية تتبع المتقاضين لدعاواهم في مختلف مراحل التقاضي والاتصال عن بعد في حالة عدم إمكانية حضور المتهم أو الضحية أو الشاهد، وصولًا إلي الأحكام والقرارات النهائية.

٨ـ مشروع قانون رقمنة إجراءات التقاضي والذي قدمته وزارة العدل عام ٢٠٢٢:

وهو يهدف إلى تعزيز رقمنة العديد من الإجراءات أمام مختلف محاكم المملكة؛ عن طريق تقنين عقد الجلسات الافتراضية، والمحاكمة عن بعد عبر تقنية المناظرة المرئية، واستعمال تقنيات الاتصال عن بعد لتواصل المحاكم مع الأطراف والإدارات العمومية وباقي الجهات المعنية. بالإضافة إلى الاعتراف بصحة كل الإجراءات المتعلقة باستيفاء الرسوم القضائية وإيداع مقالات الدعوى وتقديم الطلبات والمذكرات والإدلاء بالوثائق والمستندات والحضور والعلانية والترافع أمام الجلسات والاستماع للشهود والاستنطاق والمداولة وإصدار الأحكام وتقديم الطعون والتنفيذ بجميع إجراءاته، إذا أنجزت كليا أو جزئيا عبر النظام الرقمي.

ب ـ جهود المغرب في التحول نحو الرقمنة علي المستوي التطبيقي:

أما على المستوي التطبيقي، فقد أطلقت وزارة العدل رسميًا مجموعة من التطبيقات والمنصات الرقمية الجديدة، التي تنضاف إلى ثلة من الخدمات الإلكترونية التي دأبت الوزارة على تطويرها، من هذه التطبيقات:

١ـ تتبع ملفات القضايا: وهي خدمة مجانية، تمكن المتقاضي من الاطلاع وتتبع الملفات وتاريخ الجلسات وكذا القاضي الذي تم تعيينه للبث في الملف، وذلك بإدخال رقم الملف بالمحكمة المعنية (محكمة ابتدائية، أو محكمة الاستئناف، أو

محكمة تجارية، أو محكمة إدارية، أو المحاكم المتخصصة. ويمكن الاستفادة من هذه الخدمة عن طريق الرابط يمكن الاطلاع وتتبع الملفات عبر البوابة الإلكترونية www.mahakim.ma أو داخل المحكمة.

٢- **الحصول على السجل العدلي** (وهو ما يعادل صحيفة الحالة الجنائية في مصر): تمكن هذه الخدمة من الحصول على مستخرج السجل العدلي للراغبين فيه أينما وجدو، وذلك بإيداع إلكتروني للطلب دون الزامية التنقل الى عين المكان حيث يتسلمه صاحب الطلب عبر رسالة إلكترونية (وفي هذه الحالة فالخدمة مجانية) أو عبر البريد المضمون (بتكلفة ٢٥ درهمًا) في العنوان المحدد لذلك.

٣- **خدمة تقديم الشكاوي:** وفيها يتم استقبال شكاوي وتظلمات المواطنين وتأمين تتبعها والإجابة على رسائلهم وتقديم حلول لمشاكلهم وكذا تلقي ملاحظاتهم واقتراحاتهم. كما يتم وفقًا لتلك الخدمة تتبع مآل الشكاية والتواصل مع الإدارة مما يمكن من الاطلاع على مدى التقدم في معالجتها والتعبير عن مدى رضا صاحب الطلب عن الخدمة. وتقدم هذه الخدمة عبر البوابة الوطنية الموحدة للشكايات: www.chikaya.ma.

٤- **منصة المحامي:** وهي خدمة تكلفتها ٥٠ درهمًا، تمكن هذه الخدمة المحامي من متابعة القضايا التي ينوب فيها، ثم يمكنه وضع المقالات بعد تحديد المحكمة المعنية، كما تتيح المنصة أداء الرسوم القضائية إلكترونيًا، حيث يتم إحالة المقال مباشرة بعد الأداء إلى المحكمة دون الاضطرار إلى الانتقال شخصيًا إليها. ويمكن الوصول لهذه الخدمة عبر البوابة الإلكترونية لمنصة المحامي www.portailavocat.justice.gov.ma.

٥- **بوابة حجز المواعيد بمحاكم المملكة:** تمكن هذه الخدمة المستعمل من حجز موعد مسبق قبل التوجه إلى المحكمة، مما يمكنه من استغلال أمثل للوقت والجهد. كما تمكن من تتبع المواعيد وذلك عبر إدخال رمز التأكيد والبريد الإلكتروني و/أو الهاتف. وتقدم هذه الخدمة عبر البوابة الإلكترونية لحجز المواعيد www.rdv.justice.gov.ma.

٦- **المنصة الإلكترونية لصناديق المحاكم:** هي خدمة تتيح للمستفيد إمكانية الدفع الإلكتروني للغرامات المالية والتتبع الآني للمعاملات مع صناديق المحاكم، وكذا إمكانية حساب الرسوم القضائية المخصصة لمختلف الدعاوى القضائية وفقًا للقانون، مع مراقبة الدفع بصندوق المحكمة بالتأكد من المبلغ الذي تم إيداعه. ويمكن الاستفادة من هذه الخدمة عن طريق الرابط الآتي: البوابة الإلكترونية www.mahakim.ma أو داخل المحكمة.

٧- **كما تم إطلاق منصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين:** وهو نظام معلوماتي للتبادل اللامادي للإجراءات التي يباشرها المفوض في علاقته مع المحكمة، يهدف إلى تحقيق مبادئ الحوكمة في مجال التبليغ والتنفيذ، وضبط وتسريع عمليات التبليغ والتنفيذ لتحقيق عدالة ناجزة، وإدماج مهنة المفوض القضائي في مسار التحول الرقمي لمنظومة العدالة.

٨- **بوابة "إدارتي":** تعتبر البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "إدارتي" المرجع الرسمي الوحيد، والموثوق والمتكامل للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات الإدارية. وقد تم إطلاقها تفعيلا لمقتضيات القانون ٥٥,١٩ المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية. وبلغ عدد المساطر والإجراءات الإدارية التي تم نشرها على البوابة أكثر من ٢٢٠٠ مسطرة.

ثانيًا: تحليل وتقييم الوضع الراهن للرقمنة في المغرب:

بعد هذا العرض السابق، للجهود التي بذلتها المملكة المغربية في التحول نحو رقمنة العدالة، نبدي بعض الملاحظات:

١ـ اتضح لنا من خلال البحث، فيما يتعلق بالجهود التشريعية في التحول نحو الرقمنة عدة ملاحظات:

ـ وجود ترسانة ضخمة من التشريعات التي تحاول تقنين رقمنة العدالة، إلا أن معظم هذه التشريعات مجرد مشروعات قوانين لم ترَ النور، مثل مشروع قانون التنظيم القضائي، ومشروع قانون المسطرة المدنية، ومشروع قانون استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية.

ـ بالإضافة إلى صعوبة الوصول للقاعدة محل التطبيق نظرًا لكثرة تلك التشريعات، وهو ما يثير إشكالية سواء للباحثين أم المتقاضين والمحامين وكل المهتمين بالشأن القانوني.

ـ مما لا شك فيه أن ثمة تضارب بين أحكام تلك القوانين، لتناول تنظيم مسألة معينة في أكثر من قانون.

٢ـ أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي والواقع الملموس لمحاولات رقمنة القضاء المغربي فنورد بعض الملاحظات أيضًا:

ـ ثمة تباين بين المحاكم المغربية في التحول نحو الرقمنة؛ حيث تتصدر محكمة النقض والمحاكم العادية المشهد نتيجة استخدامهم للثورة الرقمية، عكس الوضع في المحاكم الإدارية، وهو أمر محل نظر؛ خاصةً وأن القضاء الإداري أيسر في إدارته من القضاء العادي، لأنه يعتمد على كتابية المرافعات أمامه.

- أن واقع النظام القضائي في المغرب، بعد مقارنته ببعض الدول الأخرى، ورغم كل تلك الجهود التي لا يمكن إنكارها، لم يصل إلي نفس نجاح التجربة السعودية أو التجربة الإماراتية.

ولم تصل التجربة المغربية أيضًا إلي نفس نجاح التجربة الأمريكية، أو التجربة الفرنسية في رقمنتها لقضائها الإداري، والتي بدأت منذ عام ١٩٩٩ باعتماد التقاضي الإداري الإلكتروني، عن طريق تبني التبادل الإلكتروني للمذكرات القانونية بين المحامين، وصولًا إلي استخدام التكنولوجية الرقمية في الإعلانات القضائية وتقديم المذكرات والتقارير والإنذارات عبر البريد الإلكتروني، بالإضافة إلي إلزام المتقاضين أمام محاكم الاستئناف بتقديم الطلبات والمذكرات إلكترونيًا وعدم النظر إلي أية طلبات تقدم بغير الطريق الإلكتروني إلا في حالة حدوث عطل(١).

والدليل على ما سبق أنه – ورغم كل الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومة المغربية، ما ورد بتقرير الأمم المتحدة عن مؤشر الخدمات الحكومية الإلكترونية، والذي يصدر كل عامين، ووفقًا لآخر تصنيف لهذا المؤشر الصادر عام ٢٠٢٢ - والذي يقوم بترتيب دول العالم من حيث نجاحها في تقديم خدماتها إلكترونيًا مع حماية الأمن السيبراني - نجد أن المغرب احتلت المرتبة ١٠١ بين دول العالم، وهو ترتيب ضعيف للغاية، إذا ما قورن بأمرين(٢):

(١) **محمد فوزي أبراهيم محمد & أحمد محمد البغدادي**، مرجع سابق، ص ٢٣: ٢٤.

(٢) للاطلاع على التقرير كاملًا يرجي الدخول عليه من خلال موقع مجلس الدولة الفرنسي، عبر هذا الرابط:

https://n9.cl/ug7d9, 30-3-2024.

- على مستوي المغرب نفسه، نجد أن المغرب عام ٢٠١٤ احتلت المرتبة (٨٢) بين ١٩٣ دولة، ثم جاءت في المرتبة (٨٥) عام ٢٠١٤، ثم المرتبة (١١٠) عام ٢٠١٨، و(١٠٦) عام ٢٠٢٠.

- علي مستوي باقي الدول: وفقًا لآخر تقرير عام ٢٠٢٢، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة (١٣) والمملكة السعودية في المرتبة (٣١) من بين دول العالم، بينما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة (١٠) وفرنسا المرتبة (١٩)، بل إن الوضع وصل في فرنسا إلي حد إصدار تقرير من مجلس الدولة الفرنسي ينتقد فيه المادية البحتة التي وصلت إليها الرقمنة في تقديم خدمات المرافق العامة في فرنسا، وأشار في هذا التقرير إلي اتساع الفجوة بين العمل العام والمستخدمين، ووضع فيه ١٢ مقترح من أجل استفادة أكثر بالمرافق العامة، والحاجة إلي المزج بين النظام الرقمي والنظام التقليدي.

ثمة دليل آخر، وهو التقارير المتعلقة بأداء محاكم القضاء الإداري المغربي سواء المحاكم الإدارية (وعددهم سبع محاكم) ومحكمتي الاستئناف الإدارية بالمغرب[1]، حيث أن المتتبع لهذه التقارير علي مدار السنوات الأخيرة، وبعد تحليلها، يجد مؤشر الإنجاز للدعاوي متذبذب، من حيث الكم (أي عدد الدعاوي التي يتم الفصل فيها سنويًا) أو من حيث الكيف (وهو الوقت المطلوب للبت في الدعاوي الإدارية أمام تلك المحاكم).

(١) يمكن الاطلاع على نشاط القضاء الإداري بشكل مفصل، من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة العدل المغربية، على الرابط التالي:

https://n9.cl/21erd, 39-3-2024.

حاولنا خلال الصفحات السابقة أن نعرض للتجربة المغربية في رقمنة القضاء الإداري بإيجاز، والآن نعرض للتجربة في النظام القضائي السعودي.

المطلب الثاني

رقمنة القضاء في النظام القضائي السعودي

لم تكن دولة المغرب الدولة الوحيدة بين دول المغرب العربي صاحبة التطوير والتنمية التقنية في المجال القضائي، بل كانت المملكة العربية السعودية من أولى دول الخليج العربي التي تسير قدمًا في الوقت ذاته نحو تطوير مرفق القضاء على نحو عام، والقضاء الإداري على نحو خاص، وذلك من خلال إدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة في إجراءات التقاضي أمام ديوان المظالم على اختلاف درجاته[1]. ولهذا جاءت الرقمنة بداية من رفع الدعوي حتى صدور الحكم، على النحو التالي:

(١) يُشير مصطلح **"ديوان المظالم"** إلى جهة القضاء الإداري بالمملكة، وهى تُعد هيئة مستقلة ترتبط بالملك مباشرةً، وقد حُددت اختصاصاتها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٤٣٨/٩/١٩هـ، والموافق عام ٢٠١٧م، ونظام المرافعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ، الموافق عام ٢٠١٣م؛ وتتكون محاكم الديوان وفقًا للمادة الثامنة من نظامه من المحكمة الإدارية العليا، ومحاكم الاستئناف، والمحاكم الإدارية، هذا وقد شهد الديوان نموًا يواكب التطورات التي تشهدها المملكة، فكان التوسع في محاكم الديوان التي وصل عددها اليوم إلى ١٦ محكمة إدارية، و٥ محاكم استئناف إدارية، تغطي جميع مناطق المملكة، وتُباشر جميعها الاختصاصات المُوكلة لها وفقًا لما تنص عليه المادة التاسعة من نظام الديوان، للمزيد حول هذه المحاكم وما يُسند لها من اختصاصات، يمكنك زيارة الموقع الرسمي للديوان:

https://www.bog.gov.sa/Pages/default.aspx, 29-3-2024.

أولاً: رفع الدعوي الإدارية رقميًا: تحققت رقمنة القضاء الإداري من مرحلة رفع الدعوى الإدارية، حيث سمح ديوان المظالم بقيد الدعوى وتسجيلها عبر شبكة الإنترنت، وقد تم ذلك عندما أطلق الديوان في عام ٢٠١٧م هذه الخدمة عبر بوابة رقمية تسمى "نظام مُعين"، حيث أتاح هذا النظام رفع صحيفة الدعوى وقيدها عبر الوسائل الإلكترونية، وفقًا للإجراءات النظامية المُتبعة، والقواعد المرسومة للخدمة، في بيئة إلكترونية وتقنية آمنة، ودون حاجة أيًا من المدعين أو وكلائهم للذهاب إلى المحكمة(١)، حتى أنه في عام ١٤٤١ه، الموافق عام ٢٠٢٠م، أصدر ديوان المظالم القرار الإداري رقم ٨٩ لعام ١٤٤١ه، وقد قرر فيه إيقاف تقديم الدعاوى، وطلبات الاستئناف، والمذكرات ورقيًا، والاكتفاء بتقديمها عبر الخدمات المتاحة على منصة مُعين الإلكترونية(٢).

وفي العام ذاته، أصدر مجلس القضاء الإداري قرارًا إداريًا آخر، يحمل الرقم (١٤٤١/١٦) بتاريخ ١٤٤١/٩/١٤ه، وذلك بشأن الموافقة على أن تتم الإجراءات المنصوص عليها في نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ولائحته بالشكل الإلكتروني(٣).

(١) **د/ جهاد ضيف الله الجازي**، التقاضي عن بُعد، نحو قضاء إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد ٤٨، العدد الثالث، سنة ٢٠٢١م، ص١٨١، ١٨٢.

(٢) انظر القرار على الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٠م، من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://ncar.gov.sa/document-details/, 30-3-2024.

(٣) انظر الجريدة الرسمية (أم القرى)، السنة ٩٨، العدد ٤٨٣٢، ٢٢ مايو ٢٠٢٠م، متاح من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 24-3-2024.

ومن جهة أخرى، قامت المملكة أيضًا بإنشاء سجل إلكتروني خاص بكل محكمة من المحاكم التي تستخدم الوسائل الإلكترونية في إجراءات الدعوى، وذلك كي يحتوي على قاعدة بيانات كل الدعاوى القائمة أمامها(١)، بحيث يشمل ملف الدعوى كاملاً من مستندات ووثائق وأوراق ثبوتية وإدعاءات، وحتى المحاضر الإلكترونية التي يتم فيها تدوين كافة الإجراءات، وذلك وفق آلية مباشرة للتدوين التقني(٢).

ثانيًا: الإعلان الإلكتروني: أما فيما يتعلق بمرحلة الإعلان، والتي تُعد من أهم مراحل الدعوى، وذلك بالنظر إلى ارتباط إجراءات الدعوى بصحته ارتباطًا جوهريًا، فقد طبق القضاء الإداري ممثلاً في ديوان المظالم وسائل التبليغ الإلكتروني على الدعاوى الإدارية، وذلك بمقتضى قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (٢١٩ـ٦ـ٣٩) بتاريخ ١٤٣٩/٤/٢١هـ، وذلك امتثالاً للأمر الملكي رقم ١٤٣٨٨ الصادر بتاريخ ١٤٣٩/٣/٢٥ه، المتضمن الموافقة على استعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية(٣)، وبناءً عليه أصدر مجلس القضاء الإداري القرار رقم (١٤٣٩/١٧) بتاريخ ١٤٣٩/١٠/١٩ه، والذي يتضمن ضوابط التبليغ القضائي بالوسائل الإلكترونية أمام

(١) وقد تم تعريف السجل الإلكتروني في نظام التعاملات الإلكترونية السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٨) بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ، الموافق ٢٠٠٧/٣/٢م، وذلك في الفقرة الثالثة عشر من المادة الأولى، بأنه "البيانات التي تنشأ أو ترسل أو تسلم أو تبث أو تحفظ بوسيلة إلكترونية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بشكل يمكن فهمها"؛ **انظر** الجريدة الرسمية (أم القرى)، السنة ٨٣، العدد ٤١٤٤، ١٣ إبريل ٢٠٠٧م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٠م، متاح من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 24-3-2024.

(٢) د/ جهاد ضيف الله الجازي، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٣) د/ محمد بن أحمد البديرات، التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، فرع جامعة الأزهر، دمنهور، العدد ٣٧، إبريل ٢٠٢٢م، ص١١٤١:١١٤٢.

محاكم ديوان المظالم، ومنذ ذلك الحين صار التبليغ منتجًا لآثاره القانونية إذا تم حصر بأحد الوسائل الآتية:

الرسائل النصية "SMS" المُرسلة عبر الهاتف المحمول، البريد الإلكتروني، الحسابات المُسجلة على أيًا من الأنظمة الآلية الحكومية(١)، ولعل ما ساعد مرفق القضاء الإداري على تطوير إجراء الإعلان، هو ما طبقته المملكة من أنظمة رقمية، على رأسها نظام "أبشر"، ذلك النظام الذي أطلقته وزارة الداخلية في عام ٢٠١٠م، والذي يتيح للمواطنين إجراء أغلب المعاملات الخاصة بهم إلكترونيًا، شريطة التسجيل عليه، وإدخال بيانات معينة منها رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، وكذلك العنوان الوطني، وغيرها من البيانات التي تصلح لأن تكون محلاً للتبليغ الإلكتروني(٢).

ثالثًا: إجراءات سير الدعوي: يأتي بعد قيد الدعوى وإعلان الخصوم بموعد الجلسة، إجراءات المرافعة، والتي عملت المملكة على تطويرها وجعلها تتم في صورة إلكترونية عبر إحدى وسائل الاتصالات المرئية الحديثة، كبرنامج "Webex Meeting"، الذي يتم تحت إشراف ورقابة المحكمة ورقابتها، وقد تم ذلك بالفعل عبر "منصة مُعين" أيضًا، التي أتاحت خدمة الجلسات القضائية الإلكترونية، والتي تُمكن المتقاضين من حضور الجلسات عن بُعد، لدى كافة المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف، ولكن شريطة التسجيل على المنصة بحساب مُفعل، حتى أن الخدمة تتيح أيضًا بعد انتهاء

(١) انظر الجريدة الرسمية (أم القرى)، السنة ٦٩، العدد ٤٧٣٨، ٣ أغسطس ٢٠١٨م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٠م، متاح من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 25-3-2024.

(٢) للمزيد حول هذا النظام الذي يقدم خدماته على مدار الساعة، يمكنك زيارة الموقع الرسمي للمنصة من خلال الرابط التالي:

https://www.absher.sa/portal/landing.html, 26-3-2024.

الجلسة واعتماد محضرها من قبل الدائرة، الاطلاع عليه في فترة لا تتجاوز عشر دقائق من اعتماد المحضر[١].

ولعل هذا التطور يُعد إنفاذًا لقرار وزير العدل رقم (٨٠٥٦) الصادر في ١٤٤١/١٠/٥ه، والموافق لأواخر عام ٢٠٢٠م، الذي قرر فيه إطلاق خدمة التقاضي عن بُعد، وتعميمها على كافة الجهات التابعة للوزارة[٢]، والمتضمن كذلك الموفقة على الدليل الإجرائي للخدمة، الذي يوضح فيه أنه يمكن لأي طرف في الدعوى الاطلاع على كامل ما يُقدم في القضية من المستندات والمذكرات المتداولة أثناء الجلسة ومواجهة باقي الخصوم بها[٣].

رابعًا: صدور الحكم: يختم القاضي الإداري الدعوى بإصداره الحكم فيها، فيكون نطقه للحكم علنًا بعد تدوينه وكتابته بالوسائل الإلكترونية الحديثة، في جلسة تُعقد عن بُعد

(1) انظر الدليل الإرشادي لاستخدام خدمة الجلسات القضائية الإلكترونية للمستفيد الخارجي، الإصدار الأول، سنة ٢٠٢٠م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٢م، متاح من خلال الموقع الإلكتروني للمنصة، عبر الرابط التالي:

https://rserv1.bog.gov.sa/Style%20Library/Images/RemoteSessions_HandbookV2.pdf، 24-3-2024.

(2) انظر القرار على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٢م، من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://laws.moj.gov.sa/legislation/x+liNOwV%2FCvBvsBOaHd3ww==، 22-3-2024.

(3) وزارة العدل، الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني، الإصدار الثاني، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٢م، متاح من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة:

https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf, 22-3-2024.

عبر تقنية "Video Conference"، يحضُرها الأطراف، فيطلعوا على الحكم الصادر في دعواهم بالصوت والصوت[١].

وتأسيسًا على ذلك، نستطيع القول أنه وإن كان ديوان المظالم السعودي لا يأخذ في الوقت الحالي بإلكترونية إصدار الحكم الإداري والنطق به في جلسة إلكترونية، إلا أنه لا يوجد ما يمنع من إصدار الحكم بصورة تقنية متى توافرت الإمكانات التقنية والنظامية اللازمة لتفعيل هذا الإجراء، وإذا الأمر كذلك بالنسبة لآلية إصدار الحكم، فإنه على العكس بالنسبة لحق الأطراف في الحصول على نسخة من الحكم مُحررة وموقعة من القاضي، حيث أتاح نظام مُعين أيضًا ـ الذي أشرنا له آنفًا ـ لأطراف الدعوى الإدارية صلاحية الحصول على نسخة من الحكم الصادر من خلاله، حيث سمح للخصوم أو أحد ممثليهم بالدخول على الموقع وإدخال اسم المستخدم وكلمة السر والرقم الخاص بالدعوى، من أجل الحصول على نسخة من هذا الحكم موقعة من هيئة المحكمة، وذلك بعد ١٥ يومًا من تاريخ صدور الحكم.

وتُعد هذه التقنية الحديثة من أهم التقنيات التي أدخلها ديوان المظالم على إجراءات الدعوى الإدارية، خصوصًا في هذه المرحلة النهائية الهامة للدعوى[٢]، وبخصوص الاعتداد بنسخة الحكم القضائي هذا بوصفه ورقة رسمية، لابد وأن يكون مزيلاً بتوقيع القضاة الذين قاموا بإصداره، كما نصت على ذلك المادة ١٦٣ من قانون

(١) **د/ إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي**، التقاضي عن بُعد، دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٨٤، مارس ٢٠٢١، ص١٠٣٥:١٠٣٦.

(٢) **د/ جهاد ضيف الله الجازي**، مرجع سابق، ص١٩٠.

المرافعات الشرعية الصادر عام ١٤٣٥ه[١]، فإن هذا النص ينصرف أيضًا على الدعوى الإلكترونية وعلى الحكم الصادر فيها، ولهذا يجب توقيع الحكم بوسيلة إلكترونية على نحو يكتسب فيه الحجية ويتم الاعتداد به، وهو الأمر الذي حدث بالفعل، وذلك عندما أخذت المملكة بالتوقيع الإلكتروني، وقد ساوت بينه وبين التوقيع التقليدي، والذي تم النص عليه في قانون التعاملات الإلكترونية المادتين الخامسة والتاسعة منه[٢].

خامسًا: تنفيذ الحكم: بصدور الحكم في الدعوى، تبدأ المرحلة الأخيرة والأكثر أهمية وهى مرحلة تنفيذ الحكم القضائي الصادر، وفي نطاق تنفيذ هذه الأحكام عبر الوسائل الإلكترونية المتقدمة، قام وزير العدل السعودي في عام ١٤٤٠ه الموافق عام ٢٠١٩م، بتدشين "منصة ناجز الإلكترونية"، المعنية بإنفاذ الإجراءات القضائية بصورة رقمية، والتي من بينها تنفيذ الأحكام القضائية في بعض الدعاوى كالقضايا المالية، وقضايا الأحوال الشخصية، حيث يستطيع طالب التنفيذ الدخول على الموقع الخاص بهذا النظام، وتعبئة طلب التنفيذ إلكترونيًا بعد إدخال البيانات المطلوبة عنه، وكذلك بيانات المنفذه ضده، والمحكمة التي أصدرت الحكم، مع إرفاق سند التنفيذ وكافة الوثائق المتعلقة

(١) وقد جاءت هذه المادة في فقرتها الثانية ونصت على أنه "...، ثم يوقع عليه القاضي أو القضاة الذين اشتركوا في نظر القضية"؛ **انظر** الجريدة الرسمية أم القرى، السنة ٩١، العدد ٤٤٩٣، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٣م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٣م، متاح من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 27-3-2024.

(٢) وحيث نصت المادة الخامسة في فقرتها الأولى على أنه "يكون للتعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية حجيتها الملزمة، ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ، ولا منع تنفيذها بسبب أنها تمت -كليًا أو جزئيًا- بشكل إلكتروني،..."، وجاءت أيضًا الفقرة الأولى من المادة التاسعة وقد نصت على أنه "يقبل التعامل الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني دليلاً في الإثبات إذا استوفى سجله الإلكتروني متطلبات حكم المادة (الثامنة) من هذا النظام"؛ **انظر** الجريدة الرسمية (أم القرى)، السنة ٨٣، العدد ٤١٤٤، ١٣ إبريل ٢٠٠٧م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٠م، متاح من خلال الرابط التالي:

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 29-3-2024.

بالحكم المراد تنفيذه، ثم إرسال الطلب عبر الموقع، مع توافر إمكانية متابعة الطلب المُرسل عبر المنصة حتى تنفيذه(١). وعليه، فبما أن التنفيذ الإلكتروني أصبح ممكنًا في بعض أنواع الدعاوى عبر "منصة ناجز" المُشار إليها، فيمكن تضمين هذه التجربة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، وهو الأمر الذي استجاب له بالفعل ديوان المظالم، حيث أعلن الديوان مُمثلاً في الأمانة العامة لمجلس القضاء الإداري في ١٤٤٥/٢/٤ه والذي يوافق ٢٠٢٣/٨/٣٠م، بدء العمل بنظام التنفيذ الرقمي، عبر إطلاق منصة التنفيذ الإدارية(٢)، التي ستكون معنية بتنفيذ طلبات التنفيذ الإدارية المُقدمة لها من خلال الربط المباشر والتكامل الرقمي مع المنصات الحكومية الأخرى(٣).

نستخلص من كل ما سبق، أن اعتماد وسائل التكنولوجيا الحديثة قد أسهمت بشكل بارز في تطوير مرفق القضاء الإداري السعودي، وقد شهد ديوان المظالم على إثر

(١) ومن الجدير بالذكر هنا، أن عدد الخدمات الإلكترونية التي تتيحها المنصة فيما يتعلق بالتنفيذ وصل إلى ٢٩ خدمة متاحة على مدار الساعة، ومن بين تلك الخدمات المتوفرة والأكثر استخدامًا الخدمة المتعلقة بتقديم طلب تنفيذ، خدمة استعلام عن طلب تنفيذ، خدمة طلب إنهاء السند التنفيذي، وغيرها الكثير ...، هذا وقد بلغ عدد طلبات التنفيذ التي تم إنهائها إلكترونيًا عبر المنصة أكثر من ٣٢ ألف طلب مُقدم؛ للمزيد حول هذه الخدمات المقدمة، يمكنك الدخول على موقع المنصة من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://new.najiz.sa/applications/landing/e-Services, 29-3-2024.

(٢) تُعد هذه المنصة إحدى المنصات التي يُتيحها الموقع الرسمي لديوان المظالم، ضمن إطار الخدمات الإلكترونية التي يوفرها، حيث تتيح للمستفيدين الاستفادة من الخدمات القضائية في محكمة التنفيذ الإدارية، وفق نظم التنفيذ أمام ديوان المظالم، انظر الموقع الإلكتروني للديوان التالي:

https://www.bog.gov.sa/pages/default.aspx، 24-3-2024.

(٣) وكالة الأنباء السعودية، مجلس القضاء الإداري يُحدد الرابع من صفر تاريخًا لبدء العمل بنظام التنفيذ أمام ديوان المظالم، تاريخ النشر ٢٠٢٣/٧/٢٤م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٣م، متاح من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.spa.gov.sa/4feb92467fn، 29-3-2024.

ذلك نقلة نوعية في جودة الإجراءات وسرعة إنجازاها، وذلك نتيجة لهذه التحديثات المستمرة في إجراءات التقاضي، وما صاحب ذلك من تحول رقمي كامل في المنظومة القضائية الإدارية، والتي انعكست بصورة واضحة على إعلان مركز دعم القرار بديوان المظالم عن تقليص متوسط أمد التقاضي من لحظة رفع الدعوى وحتى صدور الحكم فيها من ٤٣٧ يومًا إلى ٦٨ يومًا، وهو ما نسبته ٨٥% من بداية العام الحالي، أي وصلت المدة التي تم توفيرها إلى أكثر من ٣٥٠ يومًا أي ما يقرُب من عامٍ كامل في الدعاوى الإدارية المنظورة أمام ديوان المظالم بكافة محاكمه(١).

عرضنا في الصفحات السابقة للتجارب العربية في رقمنة القضاء العادي والإداري ويبقي سؤال مهم تطرحه الدراسة هو ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه نجاح رقمنة القضاء في عالمنا العربي؟ وهو ما نجيب عنه في المبحث التالي.

(١) المركز الإعلامي لبوابة ديوان المظالم، ديوان المظالم يقلّص مدة التقاضي في محاكمه من ٤٣٧ يومًا إلى ٦٨ يومًا، تاريخ النشر ٢٠٢٤/٣/٢١م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٣/٢٣م، متاح من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/News/Pages/news-10309.aspx, 30-3-2024.

المبحث الرابع

تحديات رقمنة القضاء العربي

تمهيد وتقسيم:

بينا سابقًا أنه في عصر التكنولوجيا الحديث، أصبح القضاء الرقمي أمراً لا غنى عنه في تطوير أنظمة العدالة وتحسين أدائها في مختلف أنحاء العالم، ومن بين هذه المناطق يأتي العالم العربي كواحد من الأماكن التي تواجه تحديات فريدة في هذا الصدد. ورغم أن تقدم الثورة الرقمية أتاح فرصًا هائلة لتحسين الخدمات القانونية وتعزيز فعالية القضاء، ولكن معها تنشأ تحديات جديدة تتعلق بالتكنولوجيا وتأثيرها على العمل القضائي والنظام القانوني.

ويهدف هذا المطلب لاستكشاف وتحليل تحديات القضاء الرقمي في العالم العربي، حيث سيتم تسليط الضوء على المشكلات والعقبات التي تواجه التقنيات الرقمية في مجال القضاء، وكيفية تأثيرها على عملية تحقيق العدالة وتقديم الخدمات القانونية للمواطنين. فقد تعددت التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي للقضاء ما بين تحديات مادية وتقنية وبشرية، ولما كان يحتاج الأمر لمزيد من التفصيل، فإننا نعرض لأهم هذه التحديات بحثًا عن حلول مقترحة في هذا الشأن.

وعلي هذا الأساس فإننا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه عملية رقمنة القضاء العربي

المطلب الثاني: الحلول المطروحة لمواجهه التحديات المهددة لعملية الرقمنة.

المطلب الأول

التحديات التي تواجه عملية رقمنة القضاء العربي

تواجه عملية رقمنة منظومة القضاء العديد من التحديات والعراقيل نظرًا لحداثة الأمر وعدم استيعابه من قبل الغالبية من العاملين بمنظومة التقاضي سواء كانوا من القضاة أو الموظفين وعليه يمكن سرد تلك التحديات حتى نستطيع الوقوف على حلول فعالة وجذرية لها وذلك على النحو الآتي:

أولاً: غياب الرؤية حول التحول الرقمي للعمليات والخدمات القضائية:

يمكن اعتبار الرؤية هدفاً واسعاً يمكن تحقيقه من خلال صياغة سياسات تتضمن عدداً من الاستراتيجيات التي تحدد معالم التحول الرقمي الأساليب العملية للوصول إلى هذا الهدف خلال فترة محددة ووضع خطة التنفيذ الواسعة التي تنقسم إلى خطط أصغر تتكون من مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع.

بشكل عام، تفتقر المجالس العليا في القضاء المصري فيما يتعلق بالتحول الرقمي لأي رؤية أو رسالة أو سياسة أو استراتيجية متكاملة ومتاحة للجمهور، تحدد الأهداف والخطوات المحددة التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف، وأدى ذلك إلى التعامل مع التحول الرقمي، كهدف واسع، بأسلوب غير علمي مثل نهج المحاولة والخطأ أو النهج الرجعي، أي مجرد البدء في الجهود والاستجابة للصعوبات الناشئة حسب الحالة، مما كلف اتباع هذه الأساليب الكثير من حيث المال والجهود والوقت[1].

(1) **M. AHMED**, The Challenges and Aspirations of the Digital Transformation of the State Council of Egypt, L.L.M Thesis, AUC Knowledge Fountain, American University in Cairo, Cairo, 2021, P.56.

ثانيًا: الحاجة إلى التطوير المؤسسي (إعادة الهيكلة الإدارية):

تعتبر الحاجة الشديدة للتطوير المؤسسي وإعادة الهيكلة الإدارية من أهم معوقات الجهود السابقة والمستمرة نحو التحول الرقمي للعمليات والخدمات القضائية في منظومة التقاضي، فعادة ما يتم التغاضي عن التطوير المؤسسي وإعادة الهيكلة الإدارية بسبب الجهل بخطورة نتائج عدم تلبية هذه الاحتياجات. وترجع صعوبة إعادة الهيكلة الإدارية لسببين ألا وهما:

١- العاملين بالجهاز الإداري بالمحاكم:

يعد موظفي المحاكم من موظفي الخدمة المدنية لذا تنطبق عليهم قوانين ولوائح الخدمة المدنية، وغالبًا ما تحد اللوائح المالية للخدمة المدنية من القدرة على تعيين موظفين على قدر عالٍ من المعرفة في مجال الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات المهرة والمحترفون اللازمون، وذلك للتعامل مع الجوانب المختلفة للتحول الرقمي، بمعنى أخر فالقيود المالية على رواتب موظفي المحاكم لا تشجع المهندسين والفنيين ذوي الخبرة على قبول التعيين كموظفين في المحكمة لأن مستوى الأجور والحوافز النقدية الأخرى في القطاع الخاص أعلى بكثير(١).

٢- عدم مرونة الهيكل التنظيمي لمنظومة التقاضي:

يعرقل التنظيم المؤسسي الحالي من إمكانية تعديل الهيكل التنظيمي بمرونة وسهولة، حيث أن إدخال النظام الآلي سيستلزم الحاجة إلى استحداث مناصب جديدة وتعديل المسميات الوظيفية، وإلغاء بعض الموجودة منها.

(1) **M. AHMED**, P.R. P. 66

لا تظهر تلك المشكلة بشكل كبير حاليًا نظرًا لأن جهود الأتمتة الحالية أدت إلى أتمتة جزء صغير من سير العمل في عدد محدود جدًا من المحاكم، ولكن مع التوسع في نشر الأتمتة، ستكون المشكلة أكبر بكثير وستتطلب حلولاً لأن الوظائف المعدلة والجديدة سيكون لها مؤهلاتها وتوصيفاتها الوظيفية المطلوبة(١).

تظهر لدينا مشكلة أخرى هنا تتعلق بمدى الوضوح واليقين في سير العمل، فالتنظيم المؤسسي الحالي يحد من القدرة على تحديد ورسم دورة عمل واضحة ومتسقة في جميع الأوقات وفي مختلف المحاكم فالفهم المختلف للإجراءات الحالية المعقدة يؤدي إلى اختلاف ممارسات العمل داخل نفس المحكمة وبينها وبين المحاكم الأخرى، وينتج عن ذلك مشكلة خطيرة لأن دورة العمل ليست واحدة في جميع المحاكم؛ وفي الوقت نفسه، فإن التحليل المطلوب لتطوير أنظمة المحاكم الآلية يعتمد على نموذج واحد ولا يمكنه استيعاب مثل هذه الاختلافات في دورة العمل والإجراءات.

واجهت جهود إدخال نظام الإيداع الإلكتروني في محكمة الإسكندرية في عام ٢٠١٧، كمشروع تجريبي ثانٍ، مقاومة شديدة بسبب هذه المشكلة. وكانت هناك اختلافات كثيرة بين دورة العمل في محاكم القاهرة، وهي النموذج الذي قام عليه النظام، ومحاكم الإسكندرية. ولذلك اعتبر موظفو وقضاة محكمة الإسكندرية أن نظام الإيداع الإلكتروني الآلي يفرض إجراءات جديدة بدلا من أتمتة الإجراءات القائمة وأبدوا قدرا من المقاومة للتحول الرقمي(٢).

(1) **A .H. YOON**, Technological Challenges Facing the Judiciary, From the book (Courts, Data, and Civil Justice), Published online by Cambridge University Press, February 2023, P. 355

(2) **M. AHMED**, P.R. P. 67

ثالثًا: الإدارة غير الفعالة لجهود التحول الرقمي

تعتبر المشكلة الأساسية التي تعيق تحقيق نتائج عملية وملموسة لمختلف المشاريع التي تم تنفيذها من أجل تحقيق الأتمتة والتحول الرقمي الذي طال انتظاره للعمليات والخدمات القضائية في المحاكم هو سوء إدارة مثل هذه المشاريع، وقد أدت عدة أسباب متداخلة إلى سوء هذه الإدارة، على النحو التالي(1):

١ـ عدم وجود دعم مستمر من القيادة القضائية العليا، فعادة ما يحدث تغيير دوري ومنتظم داخل القيادة القضائية (المجلس الأعلى) كل عام تقريبًا. قد يكون لكل قيادة جديدة وجهات نظر جديدة وربما لا تدعم مفهوم التحول الرقمي أو لا تعتبره أولوية خلال فترة عضويتها في المجلس الأعلى وبالتالي، قد تقرر الإدارة الجديدة إعادة النظر في المشاريع القائمة وتعليق أي مشاريع أخرى مخطط لها.

٢ـ هو عدم وجود بناء قدرات مستمر للقضاة المسؤولين عن إدارة مشاريع التحول الرقمي، فغياب بناء القدرات المستمر اللازم لتزويد هؤلاء القضاة بالمهارات الفنية ومهارات إدارة المشروع أدى إلى انعدام قدرتهم على إدارة مشاريع التحول الرقمي بفعالية، خاصة في ظل عدم وجود أقسام متخصصة في إدارة المشاريع.

٣ـ عدم وجود وحدة دائمة ومنظمة بالشكل المناسب مسؤولة عن تنفيذ التحول الرقمي داخل المحاكم، فخلال الفترة بأكملها من عام ١٩٨٢ حتى الآن، كانت مجموعة متنوعة من الجهات مسؤولة عن جهود التحول الرقمي. وفي حين أن بعضها كان له صلاحية التخطيط لهذه الجهود، فمن المفترض أن يكون لجميعها صلاحية

(1) **أمل فوزي أحمد عوض**، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية التربية الفنية، جامعة حلوان، المجلد ٥، العدد ٢، مصر، ٢٠٢٠، ص ٦٠: ٦٣.

الإشراف على تنفيذ تلك الجهود، وهذا يعني أن اختصاص الإشراف على جهود التحول الرقمي لم يكن حصريًا، وفي كثير من الأحيان، لم يتم تنفيذه على الإطلاق، مما سمح بتنفيذ جهود أخرى للأتمتة من قبل وحدات أخرى مختلفة وقد أدى ذلك إلى ازدواجية الجهود، ودفع مبالغ غير ضرورية، وتعزيز المقاومة لأن كل هذه الجهود غير المنظمة فشلت بعد فترة من الوقت، مما أدى إلى فقدان القضاة وموظفي المحاكم الثقة في جهود الأتمتة.

رابعًا: القصور التشريعي:

تفتقد مصر وبشدة للتشريعات الداعمة المتعلقة بالأتمتة والتحول الرقمي، الأمر الذى أدى إلى كبح جهود الأتمتة والتحول الرقمي، ويمكن القول بأنه لا تزال هناك أسباب عديدة للتحديات التشريعية التي تمنع منظومة التقاضي من الاستفادة من الأتمتة والتحول الرقمي، وهي[1]:

السبب الأول: التشريعات الإجرائية القديمة والمعقدة والمتداخلة:

تعتبر كل القوانين الحالية قديمة جدًا وتم تعديلها عدة مرات، فهي توفر مجموعة من الإجراءات المعقدة والطويلة وغير الضرورية، ولا شك أن هذا الوضع يجعل أتمتة أو رقمنة الإجراءات ودورة العمل صعبة للغاية بسبب وجود تكرار وإطالة غير ضروري للإجراءات.

(1) **M. ELHAGRASY**, Towards an Electronic Egyptian Civil Judiciary, Journal of Law and Emerging Technologies, Faculty of law, British University of Egypt, Volume 2, Number 2, Cairo, 2022, P.52

السبب الثاني: الفجوة التشريعية:

ينعكس ذلك في عدم وجود قوانين تنظم استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات والخدمات القضائية. فلا يوجد قانون واحد يسمح وينظم استخدام التوقيع الإلكتروني في المعاملات القضائية، وقوته الإثباتية وصحته القانونية، ورفع الدعاوى إلكترونيا، والخدمة الإلكترونية للمحررات القضائية، وتقديم المستندات إلكترونيا، وتبادل الوثائق إلكترونيًا بين مؤسسات الدولة، والإدارة الإلكترونية للمحاكم وجلساتها، واستخدام تكنولوجيا قاعات المحكمة، لذلك فإن جهود التحول الرقمي تواجه اعتراضات بسبب عدم وجود شرعية للمفاهيم الجديدة، أي عدم وجود تشريعات تنظمها.

السبب الثالث، هو عدم إنفاذ التشريعات القائمة:

يمثل إنفاذ التشريعات الحالية مشكلة خطيرة في مصر، فعلي سبيل المثال صدر قانون التوقيع الإلكتروني عام ٢٠٠٤، لكنه لم يطبق إلا في نطاق ضيق جداً وداخل القطاع المالي فقط، قلا يتم تطبيق قانون التوقيع الإلكتروني في المحكمة العليا على الإطلاق بسبب مقاومة القضاة وتفسيرهم للقانون بحيث يطبق فقط على المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، وليس على المعاملات القضائية، التي يفترضون أنها أكثر أهمية.

السبب الرابع، عدم وجود رغبة حقيقية في الإصلاح التشريعي:

كانت هناك دعوات عديدة منذ أكثر من عشر سنوات بشأن إصدار قانون ينظم الجوانب المختلفة للتحول الرقمي للقطاع القضائي؛ لكن مجلس النواب لم يستجب حتى الآن لهذه الدعوات إلا بشكل ضئيل جدًا.

وقد أصدر مجلس النواب مؤخراً قانوناً لتعديل قانون المحاكم الاقتصادية، ينشئ هذا القانون دورة عمل جديدة بإجراءات سهلة وسريعة ومبسطة. كما نظم هذا القانون

موضوع الوساطة القضائية، أي الوساطة أمام المحاكم لأول مرة، بهدف تخفيف العبء على المحاكم وزيادة الموارد المالية للمحاكم من خلال تحصيل رسوم معينة مقابل خدمات الوساطة التي تقدمها. علاوة على ذلك، نظم هذا القانون عدة جوانب لاعتماد وتنفيذ الأتمتة الكاملة ورقمنة عمليات وخدمات المحاكم الاقتصادية، وتم اعتماد هذا القانون بعد مناقشة قصيرة جدًا في البرلمان. إلا أنه يبدو من أحكام هذا القانون أنه لا يفرض استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة؛ وبدلاً من ذلك، أنشأ نظامًا موازيًا يتماشى مع النظام الورقي التقليدي الحالي. ولذلك فإن المتقاضين لديهم خيار استخدام التقاضي الإلكتروني، ولكن في جميع الأحوال سيقوم موظفو المحكمة بإنشاء ملف ورقي بالإضافة إلى الملف الإلكتروني الحاسوبي الذي قد يتم إنشاؤه إذا اختار المتقاضون استخدام خيار التقاضي الإلكتروني[1].

خامسًا: الصعوبات المالية:

كانت ولا تزال هناك أسباب عديدة لعدم توفر الأموال الكافية لتمويل جهود الأتمتة والتحول الرقمي ويمكن إجمالها في عدة نقاط على النحو الآتي[2]:

١ـ نقص أموال الميزانية الرسمية للجهات القضائية، فالمصدر الرئيسي لتمويل منظومة القضاء هو الميزانية التي يخصصها مجلس النواب وتقدمها وزارة المالية، والأموال الموجودة في الميزانية بالكاد تكفي النفقات الأساسية للمحاكم، ولا تكفي لتمويل مشاريع الأتمتة والتحول الرقمي للعمليات والخدمات القضائية.

(1) **M. AHMED**, P.R. P. 74
(2) **A .H. YOON**, , P.R., P. 357

٢ـ عدم وجود موارد مالية داخلية كافية يمكن استخدامها لتمويل برامج التحول الرقمي، فالرسوم القضائية المدفوعة مقابل الحصول على الخدمات القضائية منخفضة للغاية، وهناك صعوبات شديدة في تحصيلها بسبب عدم كفاءة دورة العمل الحالية، كما أن الدولة والجهات الحكومية لا تدفع الرسوم القضائية رغم كثرة القضايا المرفوعة منها أو ضدها. وأخيرًا، تحصل وزارة المالية على ٩٠% من إجمالي المبلغ المحصل من الرسوم القضائية، و٥% لوزارة العدل، والمبلغ الأخير وهو ٥% من الرسوم المحصلة مخصص للمحكمة العليا..

٣ـ اتخاذ قرارات مكلفة أثناء تخطيط وتنفيذ مشاريع الأتمتة، فغالبًا ما يتم التعاقد مع شركة خاصة لتطوير برامج وتطبيقات الأتمتة الجديدة، وهذا القرار مكلف للغاية من حيث المبلغ المدفوع للشركة والعقد الإضافي الذي سيتم توقيعه، أي الدعم الفني والصيانة والتحديث، دون النظر إلى إمكانية تطوير قدرات الموظفين الحاليين في التعامل مع التحول الرقمي، والذي سيصبح بلا شك خيار أرخص بكثير من الخيار الذي تم اعتماده.

سادسًا: الصعوبات التقنية:

قد تواجه عملية أتمتة إجراءات التقاضي مجموعة من الصعوبات التقنية، والتي تعترض مسيرة تطوير تلك الإجراءات ويمكن إجمالها في النقاط التالية(١):

١ـ ضعف انتشار الإنترنت في المناطق النائية، مما يكون سببًا رئيسيًا في عدم استطاعة المتقاضين رفع الدعوى إلكترونيًا.

(١) **أمل فوزي أحمد عوض**، مرجع سابق، ص ٦٣

٢ــ ظهور أعمال القرصنة على أجهزه الحاسوب ومحاولات اختراق المواقع الإلكترونية بشبكة المعلومات من قبل المتطفلين أو المخربين.

٣ـ انتشار الفيروسات على الأجهزة الإلكترونية، التي تؤدي إلى تدمير محتويات برامج الحاسوب

٤ـ وجود الأمية المعلوماتية، والتفاوت التقني الهائل بين الدول المتقدمة والنامية.

٥ــ ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية في الدول النامية، مع شعور بعض من هذه الدول بأن المعاملات الإلكترونية خطر يواجه اقتصادها.

٦ــ ضعف الإلمام باللغات الأجنبية إلى جانب ضعف الثقة والأمان بشبكة المعلومات للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الإلكتروني عبر الوسائط الإلكترونية.

وعليه وعقب الانتهاء من سرد كافة التحديات والمشكلات التي تواجه عملية رقمنة منظومة القضاء، سنتطلع في المطلب الثاني لطرح الحلول التي يمكنها التغلب على تلك التحديات من أجل الوصول لعملية رقمنة كاملة لمنظومة التقاضي في العالم العربي.

المطلب الثاني

الحلول المطروحة لمواجهه التحديات المهددة لعملية الرقمنة

يثور لدينا تساؤل مهم قبل التطرق للحلول المطروحة لمواجهه التحديات التي تهدد عملية الرقمنة ألا وهو ما هي فوائد عملية رقمنة القضاء العربي والتي من أجلها نعمل جاهدين على إتمام عملية رقمنته ولا يمكن إنكار وجود العديد من المزايا التي لا يمكن تجاهلها لمعملية رقمنة القضاء وهي:

أولاً: يعد الوصول إلى العدالة حجر الزاوية في أي نظام لحل النزاعات. عندما يُحرم الأفراد والشركات من الوصول إلى العدالة، فإن حقوقهم تنتهك، مما يعيق نموهم وتطورهم، ومن ثم يمكن القول بأن الرقمنة يمكن أن تحسن الوصول إلى العدالة، حيث تشير الأدلة إلى أن التقنيات الجديدة يمكن أن تساعد المتقاضين من خلال تسهيل العثور على المعلومات القانونية الضرورية عبر الإنترنت، والسماح بالتعامل الإلكتروني مع المستندات، وتوفير إمكانية تتبع تقدم القضايا من المنزل، وتمكين التفاعل عن بعد مع المحامين، علاوة على ذلك، وبفضل الرقمنة، قد لا تكون هناك حاجة حتى للسفر إلى المحكمة لحضور جلسات المحاكمات، مما يلغي الحاجة إلى أخذ فترات راحة طويلة من العمل والأسرة، كذلك فاستخدام المنصات الإلكترونية لحل النزاعات البسيطة قد يؤدي إلى مشاركة أكبر للمتقاضي، كما توفر آليات تسوية المنازعات عبر الإنترنت أيضًا وسيلة تقاضي فريدة يسهل الوصول إليها لتسوية المنازعات في مجال التجارة

الإلكترونية عبر الوطنية، مما يجنب المستهلكين والشركات من مشقة التعامل مع المسائل القضائية المعقدة(١).

ثانيًا: تلعب الشفافية دورًا حاسمًا في تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية ومعالجة الفساد، فالرقمنة يمكن أن تجعل القضاة وعملهم أقرب إلى الجمهور، مما يزيد من الانفتاح داخل نظام المحاكم، حيث أن النظام الإلكتروني الجديد يعزز الشفافية من خلال السماح للمتقاضين بتتبع قضاياهم، وعرض جلسات الاستماع، والوصول إلى قرارات المحكمة عبر الإنترنت(٢).

ثالثًا: سرعة عملية التقاضي وكفاءتها، فقد أثبتت الدراسات أن الاستثمار في الرقمنة له تأثير مباشر وإيجابي على إنتاجية المحاكم، فلا شك أن الرقمنة أدت إلى تبسيط كافة الإجراءات المعقدة التي كانت تمر بها عملية التقاضي، الأمر الذي أدى إلى تبسيط إدارة العدالة وزيادة إنتاجية القضاة(٣)

رابعًا: توفير الجهد والنفقات، فعملية التقاضي تكلف المدعى المزيد من الأموال المتمثلة في تصوير الأوراق والمستندات الخاصة بالقضية، والانتقال بين العديد

(1) **R. MAROZ & O. POPOVA, & S. S. ACOSTA**, Digitizing Court Systems: Benefits and Limitations, Published in Global Indicators Briefs No. 25, World Bank Group, December, 2023, P. 1

(2) **Digital Transformation and New Technologies: Lessons Learned from Indonesia**, Published by United Nations office on Drugs and Crime, For more Information, Look, https://www.unodc.org/dohadeclaration/en/news/2021/28/digital-transformation-and-new-technologies_-lessons-learned-from-indonesia.html, 29-3-2024.

(3) **R. MAROZ & O. POPOVA, & S. S. ACOSTA,** P.R., P. 3

من الجهات الحكومية للحصول على تلك المستندات، إلا أنه مع توافر كافة المستندات إلكترونيًا سوف يتيح هذا الأمر سهولة الوصول إليها والحصول عليها مما سيضيف ثقة أكبر في منظومة التقاضي.

خامسًا: توفير مساحات شاسعة بالمحاكم، حيث توجد العديد من الغرف التي تحوي فقط ملفات القضايا القديمة، ومن ثم فوضع كافة تلك الملفات على نظام رقمي سوف يخلق مساحات واسعة داخل المحاكم يمكن استغلالها في توسيع قاعات المحاكم وتطوير عملية الرقمنة بشكل أوسع.

ومن ثم يصبح أمر إيجاد حلول للمشكلات التي تعوق عملية الرقمنة أمر في غاية الأهمية من أجل تحقيق تلك المميزات السالف ذكرها ويمكننا إيراد بعض الحلول التي من شأنها التغلب على التحديات التي تواجه عملية الرقمنة على النحو الآتي:

١- رفع الوعي بمدى أهمية عملية الرقمنة وخاصه بين القضاة والموظفين كبار السن وذلك من خلال تنظيم فعاليات ودورات عملية من شأنها توضيح مدى أهمية الرقمنة في الواقع العملي، وإزالة الرهبة لديهم من جراء استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة من خلال تعليمهم كيفية استخدامها بشكل مبسط مما يزيل لديهم الخوف من استخدامها.

٢- رفع كفاءة العاملين بمنظومة التقاضي على كافة الأصعدة من خلال عقد دورات لرفع كفاءة اللغة الإنجليزية لديهم، وكذلك قدرتهم على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات بدلًا من التعاقد مع شركات خارجية لتطوير عملية الرقمنة لما في ذلك من إهدار لموارد مالية ضخمة وعدم استغلال للموارد البشرية المتاحة لدينا.

٣- رفع الدعم المالي لتطوير عملية الرقمنة، وذلك عن طريق الإنفاق على تطوير البنية التحتية للمحاكم ومن ثم توفير شبكة إنترنت قوية ومؤمنة وأجهزة حديثة

تستطيع مواكبه نظام الرقمنة دول أي عطل أو تلف نظرًا لما في ذلك من خطورة على نظام التقاضي، وما يمكن أن يسببه من ضياع حقوق المتقاضين.

٤- إنشاء وحدة خاصه بالتحول الرقمي في كل محكمة يكون الهدف منها متابعة سير عملية الرقمنة داخل المحكمة بكل تركيز والتأكد من التغلب على أي معوق من شأنه إيقاف سير العملية أو عرقلتها ويكون المشرف على تلك الوحدة قضاة وموظفين مدربين ولديهم من الكفاءة الفنية ما يمكنهم من التعامل مع ما قد يطرأ من مشكلات تتعلق بعملية الرقمنة.

٥- المواجهة التشريعية السريعة من خلال تقنين كافة المفاهيم المتعلقة بعملية الرقمنة ووضع الإطار التشريعي التنظيمي لها، ومن ثم سيساعد ذلك على مجابهه كافة المشكلات التي من الممكن أن تنشأ جراء التعامل مع المنظومة الرقمية للتقاضي.

في النهاية حاولنا خلال الصفحات القليلة القادمة أن نعرض لرقمنة القضاء في إطار بعض التجارب العربية بغية التعرف على مفهوم الرقمنة في حد ذاته ثم بيان شكل هذه الرقمنة في بعض الأنظمة العربية وصولاً للتحديات التي قد تواجه رقمنة القضاء وكذا تقديم أفضل الحلول للمشكلات التي قد تواجه رقمنة القضاء في عالمنا العربي.

الخاتمة

عرضنا في صفحات البحث السابقة لمفهوم رقمنة القضاء لغة واصطلاحًا وفقهاً، ثم بينا في المبحث الثاني من الدراسة التجارب المصرية والإماراتية والسعودية على صعيد رقمنة القضاء العادي ثم عرضنا في المبحث التالي لرقمنة القضاء الإداري في النظامين السعودي والمغربي وفي النهاية بينا أهم التحديات التي واجهت رقمنة القضاء في عالمنا العربي، وكذا الحلول التي يمكن تقديمها لرقمنة قضائية فاعلة.

ومن أهم النتائج التي توصلنا لها من خلال بحثنا هذا:

خطت الدولة المصرية خطوات جادة وملموسة نحو رقمنة نظام التقاضي، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال العديد من المشروعات والمبادرات الرقمية في هذا المجال. إلا أنها لم تحقق النتائج المبتغاة من رقمنة القضاء، حيث لم تظهر إحصاءات رسمية توضح التقدم في عدد الدعاوي التي تم الفصل فيها عن بعد مما يقلل عدد الدعاوي الحضورية عن كاهل المحاكم، فكما ذكرنا سابقًا أن رقمنة النظام القضائي ليست غاية في ذاتها، ولكنها وسيلة للقضاء على معوقات القضاء التقليدي.

تظهر النتائج أن هناك تباينًا كبيرًا بين دول العالم العربي في مستوى تبني التقنيات الرقمية في مجال القضاء. فبينما تقدمت بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بشكل كبير في هذا المجال، فما زالت العديد من الدول تواجه تحديات كبيرة في التحول الرقمي.

هناك تحديات متعددة تواجه عملية رقمنة القضاء في العالم العربي، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية غير المتطورة، والثقافة التقنية المحدودة، والتحديات القانونية والأمنية المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية.

أدت رقمنة القضاء إلى تحسين عمليات تقديم العدالة وتسهيل الوصول إلى القضاء في بعض الدول، مما يسهم في تعزيز مبادئ حكم القانون وتحقيق العدالة بطريقة أكثر فعالية وشمولية.

رقمنة القضاء في العالم العربي تعد تحديًا مهمًا يتطلب جهودًا متواصلة ومتكاملة من جميع الأطراف المعنية لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وهي تعزيز العدالة وتسهيل الوصول إلى القضاء بطريقة شاملة وعادلة لجميع فئات المجتمع.

ولهذا نوصي:

ضرورة التعاون الدولي في مجال رقمنة القضاء، حتى يمكن للدول العربية أن تستفيد من تبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في هذا الصدد.

ضرورة تعزيز البنية التحتية التكنولوجية لدعم تطبيقات القضاء الرقمي في الدول العربية، بما في ذلك تحسين الاتصالات والشبكات، وتعزيز الأمن السيبراني، وتوفير التكنولوجيا اللازمة للمحاكم والمؤسسات القانونية.

تبني استراتيجيات متكاملة ومتعددة الأبعاد لتعزيز عملية رقمنة القضاء في العالم العربي، بما في ذلك تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز التوعية والتدريب على التقنيات الرقمية، وتحسين التشريعات والسياسات ذات الصلة.

تعزيز التوعية والتدريب على التقنيات الرقمية بين القضاة والمحامين والعاملين في القضاء، بما في ذلك تقديم الدورات التدريبية وورش العمل لتحسين مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا القانونية.

تعديل التشريعات والسياسات ذات الصلة لدعم عملية رقمنة القضاء، بما في ذلك تعديل القوانين لتتناسب مع التطورات التكنولوجية وضمان حماية البيانات الشخصية والخصوصية.

يتعين أن تكون عمليات رقمنة القضاء شفافة ومساءلة، مع إقامة آليات فعالة للرقابة والمراقبة لضمان استخدام التكنولوجيا بشكل صحيح وملائم وفقًا للمعايير القانونية والأخلاقية.

تشجيع دعم الابتكار والبحث والتطوير في مجال رقمنة القضاء، بما في ذلك دعم المشاريع الرقمية القانونية الجديدة وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والأكاديمي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- المراجع الشرعية:

- ابن منظور جمال الدين محمد مكرم، لسان العرب، الجزء التاسع، دار صادر، بيروت، لبنان.
- أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء السابع، مطبعة الجمالية، القاهرة.
- زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، الجزء الرابع، دار الكتاب الإسلامي، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.
- محمد الأنصاري الرصاع أبو عبد الله، شرح حدود ابن عرفة، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣.
- منصور بن يونس البهوتى، الروض المربع شرح زاد المستقنع، دار المؤيد، الرياض، ١٩٩٦.
- وليد الصنعاني، السلطة التقديرية للقاضي الإداري دار الميمان للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

٢- المراجع القانونية:

١- إبراهيم خالد ممدوح، التقاضي الإلكتروني، الدعوي الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولي، ٢٠٠٨.

٢- إبراهيم خالد ممدوح، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، ص ٣٥.

٣- أحمد حسام طه تمام، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، الطبعة الأولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤- أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤.

٥- آدم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، المكتبة القانونية، بغداد، الطبعة الأولي، ٢٠٠٦.

٦- أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد (دراسة قانونية)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة كلية القانون، العدد ٢١، ٢٠١٤.

٧- إسماعيل فاضل حلواص، نحو نظام للتقاضي الإلكتروني أمام محاكم مجلس الدولة العراقي، مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، العراق، العدد الثاني، يوليو ٢٠١٩.

٨- أمل فوزي أحمد عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية التربية الفنية، جامعة حلوان، المجلد ٥، العدد ٢، مصر، ٢٠٢٠.

٩- إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، التقاضي عن بُعد، دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٨٤، مارس ٢٠٢١.

١٠- جابر فهمي عمران، لوجستيات القضاء، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤.

١١- جهاد ضيف الله الجازي، التقاضي عن بُعد، نحو قضاء إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد ٤٨، العدد الثالث، سنة ٢٠٢١.

١٢- حاتم جعفر، دور التقاضي الإلكتروني في دعم وتطوير العدالة، بحث مقدم إلى مؤتمر المناخ القضائي الداعم للاستثمار، الإسكندرية، فبراير ٢٠١٥.
١٣- حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر، ٢٠١٠.
١٤- حمزة مروان علوي، رقمنة الخدمات الإدارية (القضاء نموذجًا)، رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولا إسماعيل بالمغرب، ٢٠٢٢.
١٥- خيري عبد الفتاح السيد البتاتوني، النظام الإجرائي لإصدار حكم التحكيم الإلكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٤، المجلد الأول، ٢٠١٨.
١٦- داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الإنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
١٧- سعيد علي، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق في تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، ٢٠٢٠.
١٨- عبد الله المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي) وإلكترونية التقاضي (القاضي الذكي) دراسة مقارنة، مجلة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢١.
١٩- عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٧.
٢٠- محمد بن أحمد البديرات، التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، فرع جامعة الأزهر، دمنهور، العدد ٣٧، إبريل ٢٠٢٢.

٢١- محمد طلعت سعيد، رقمنة المحاكم الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠٢٣.

٢٢- محمد فوزي إبراهيم محمد & أحمد محمد البغدادي، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة بنها، العدد الأول، الجزء الثاني، عام ٢٠٢٢.

٢٣- مراد بنار، التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والأعمال – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول، المغرب، العدد ١٧، ٢٠١٨.

٢٤- نصيف الكرعاوي، التقاضي عن بعد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولي، ٢٠١٧.

٢٥- يوسف سيد سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٢.

٣- المراجع غير القانونية:

١- أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، العدد ٤، ٢٠٠٩.

٢- أروى الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ.

٣- صالح لبعير، أثر التوجه نحو الرقمنة وفعاليته على الاتصال داخل المؤسسة دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم الإعلام والاتصال، ٢٠٢٠.

٤- نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

A .H. YOON, Technological Challenges Facing the Judiciary, From the book (Courts, Data, and Civil Justice), Published online by Cambridge University Press, February 2023.

Digital Transformation and New Technologies, Lessons Learned from Indonesia, Published by United Nations office on Drugs and Crime, For more Information, Look, https://www.unodc.org/dohadeclaration/en/news/2021/28/digital-transformation-and-new-technologies_-lessons-learned-from-indonesia.html, 29-3-2024.

F.I. LEDERER, The Courtroom 21 Project: Creating the Courtroom of the Twenty-First Century, See at, https://scholarship.law.wm.edu, 10-12-2023.

M. AHMED, The Challenges and Aspirations of the Digital Transformation of the State Council of Egypt, L.L.M Thesis, AUC Knowledge Fountain, American University in Cairo, Cairo, 2021.

M. DILLON & D. BERESFORD, Electronic Courts, and the Challenges in Managing Evidence: A View from Inside the

International Criminal Court, International Journal for Court Administration, June 2014, Volume 6, Number 1, See at, http://www.iacajournal.org, 3-12-2024.

M. ELHAGRASY, Towards an Electronic Egyptian Civil Judiciary, Journal of Law and Emerging Technologies, Faculty of law, British University of Egypt, Volume 2, Number 2, Cairo, 2022.

R. MAROZ & O. POPOVA, & S. S. ACOSTA, Digitizing Court Systems: Benefits and Limitations, Published in Global Indicators Briefs No. 25, World Bank Group, December 2023.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

https://courts.rak.ae/Shared%20Documents/Lawsanddecisions/FederalLawNo_11_of%20_1992_regarding_the_Civil.pdf, 29-3-2024

https://courts.rak.ae/Shared%20Documents/Lawsanddecisions/FederalLawNo_11_of%20_1992_regarding_the_Civil.pdf, 29-3-2024.

https://digital.gov.eg

https://dubailand.gov.ae

https://elec.eecourts.gov.eg/services.

https://laws.moj.gov.sa/legislation/x+liNOwV%2FCvBvsBOaHd3ww, 30-3-2024.

https://laws.moj.gov.sa/legislation/x+liNOwV%2FCvBvsBOaHd3ww==, 22-3-2024.

https://n9.cl/21erd, 39-3-2024.

https://rserv1.bog.gov.sa/Style%20Library/Images/RemoteSessions_HandbookV2.pdf, 24-3-2024.

https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/News/Pages/news-10309.aspx, 30-3-2024 .

https://www.dgssi.gov.ma/ar/yhdf-hdha-alqanwn-aly-wd-alatar-alqanwny-almnzm-lqta-albryd-walatsalat-alslkyt, 30-3-2024.

https://www.maroc.ma/ar/system/files/documents_page/mythq_slh_mnzwm_ldl_._ywlywz_2013.pdf, 30-3-2024.

https://www.moj.gov.ae/Content/Userfiles/Assets/Documents/af2126e3.pdf, 30-3-2024 .

https://www.moj.gov.sa/Documents/ManualForRemoteLitigationV2.pdf, 22-3-2024 .

https://www.pchr.gov.ae/ar/priority-details/uae-judicial-system, 30-3-2024.

https://www.scribd.com/document/490375692/12953229#from_embed, 30-3-2024.

https://www.vision2030.gov.sa/media/yg0fggps/annual-ntp-report-2022-ar.pdf, 30-3-2024.

https://idsc.gov.eg, 29-3-2023.

http://search.maduoma.com/Record/1401083, 1-3-2024

https://www.scribd.com, 1-3-2024.https://al3omk.com/865702.html, 29-3-2024.

https://mped.gov.eg/files/egypt2030.pdf, 2-3-2024.

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 24-3-2024 .

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 24-3-2024.

https://www.bog.gov.sa/pages/default.aspx, 24-3-2024 .

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 25-3-2024.

https://www.absher.sa/portal/landing.html, 26-3-2024 .

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 27-3-2024 .

https://www.scribd.com, 27-3-2024.

https://annualreport.vision2030.gov.sa, 29-3-2024.

https://ncar.gov.sa/um-elqura, 29-3-2024.

https://new.najiz.sa/applications/landing/e-Services, 29-3-2024 .

https://www.bog.gov.sa/Pages/default.aspx, 29-3-2024.

https://www.spa.gov.sa/4feb92467fn, 29-3-2024.

https://idsc.gov.eg, 30-3-2024.

https://n9.cl/ug7d9, 30-3-2024.

https://ncar.gov.sa/document-details/, 30-3-2024.

https://www.vision2030.gov.sa/ar, 1-4-2024.